منظمة التحرير الفلسطينية

وحدة وطنية تعبئة قومية تحرير

التقرير النصفي 2022

انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

1 كانون ثاني - 30 حزيران

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

Colonization & Wall Resistance Commission

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

انتهاكات دولة الاحتلال
والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

التقرير النصفي

2022

جميع الحقوق محفوظة لـ
هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

رام الله - ٢٠٢٢

المقر الرئيسي – رام الله / الماصيون دوار محمود درويش

تلفاكس مكتب الرئيس :02-2989115

فاكس : 02-2989130

هاتف : 02-2989133

المحتويات

تقديم رئيس الهيئة 5

الفصل الأول: إجراءات دولـــة الاحتـــلال لدعـــم الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي 7

- القوانين ومشاريع القوانين التي اعتمدتها أو اقترحتها الجهات التشريعية الإسرائيلية النصف الأول من عام ٢٠٢٢ 8

- قرارات الحكومة الإسرائيلية الأخيرة 15

- الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين 15

-مواقف وتصريحات لأعضاء الحكومة الإسرائيلية الأخيرة 21

الفصل الثاني: إجراءات سلطات الاحتلال لدعم البناء الاستعماري 23

- المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري 24

- إجراءات التوسع الاستعماري وقرارات أجهزة دولة في المدينة المقدسة 25

الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي 36

-استمرار السيطرة على أراضي الضفة الغربية. 39

- البيئة القسرية أحد تجليات جريمة التهجير القسري (مسافر يطا، وخربة بزيق). 40

- البؤر الاستعمارية الجديدة. 41

- نزع الملكية «مصادرة الأراضي». 45

الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية 47

-عمليات الهدم 50

- إخطارات الهدم 51

الفصل الخامس: اعتداءات المستعمرين وأجهزة دولة الاحتلال على المواطنين وممتلكاتهم 52

53

تقديم رئيس الهيئة

تقديم رئيس الهيئة

في العام ٢٠٠٥، وفي أعقاب إقرار إسرائيل لقانون فك الارتباط، الذي أدى إلى الخروج الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة ومن بعض مستعمرات الضفة الغربية، وتحديداً من مستعمرة "حومش" التي أقيمت على أراضي المواطنين بين قريتي برقة وسيلة الظهر في محافظتي نابلس وجنين، شمالي الضفة الغربية، مازال الإجراء الإسرائيلي يراوح مكانه عقب إخلاء المستعمرة، إذ لم تكتف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمنع المواطنين الفلسطينيين من إعادة استصلاح الأراضي التي جثمت عليها المستعمرة لوقت طويل من الزمن والتي تبلغ مساحتها أكثر من ١٨٠٠ دونم، بل أقامت مكانها مدرسة دينية تعتبر واحدة من أدوات "تفريخ" إرهاب المستعمرين اليهود شمال الضفة الغربية، والتي تضم غلاة المستعمرين الذين لا هم لهم إلا طرد الفلسطينيين وزعزعة حياتهم، ناهيك عن مطالباتهم المستمرة عبر مواقعهم العبرية بالنداءات العلنية للاعتداء وإباحة قتل العرب.

يدور هذه الأيام في أروقة حكومة الاحتلال نقاشات يظهر معظمها للعيان حول إمكانية تطبيق القانون (فك الارتباط) على هذه المدرسة الدينية وبالتالي إزالتها، أم تركها كما هي، كحالة من حالات انتاج عصابات الإرهاب والاعتداءات المتواصلة على المواطنين الفلسطينيين وحرمانها من أراضيهم، لكن يتأكد كل يوم أن هذه النقاشات ما هي إلا ذر للرماد في العيون، إذ لا تتوقف حكومة الاحتلال عند حدود تلكؤها في عدم تنفيذ عملية الإخلاء فقط، بل تعيد في كل مرة القضية إلى حجة المصالح الإتلافية وإرضاء اليمين المتطرف الذي يشكل أغلبية ساحقة في الحكومة الحالية والحكومات السابقة.

تمثل هذه القصة، إلى جانب الكثير من القصص، حالة مكثفة من حالات انكشاف السياسة الحكومية للاحتلال الإسرائيلي أمام العالم، كحكومة ترعى الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، تغذيه وتدعم توسعه وتخصص الموازنات الضخمة من أجله، مستنفرة لكل أدواتها التي تطبقها من أجل ذلك.

ولعل أبرز شواهد انغماس المؤسسة الرسمية الاحتلالية في رعاية الاستعمار الاستيطاني وتنفيذ مخططات التهجير القسري إنشاءها لوزارة الاستيطان التابعة للحكومة الأخيرة، وتشير مجموعة من الوثائق الحكومية إلى أن أبرز مهام هذه الوزارة بالإضافة إلى دعم عمليات الاستعمار كافة في الأراضي الفلسطينية؛ تخصيص مبالغ طائلة من أجل تمويل المعاهد الدينية ما قبل العسكرية، وهي المعاهد التي ترفد جيش الاحتلال بمجموعة من المتطرفين الذين ترعرعوا في مستعمرات وبؤر استعمارية غير شرعية، من أجل الإمعان في إرهاب وقتل الفلسطينيين.

لقد شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تعاظماً وتسارعاً في شكل وآليات الدولة القائمة بالاحتلال على الأرض الفلسطينية، سواءً بإجراءات السيطرة الكبيرة على الأرض أو بعمليات الهدم والتهجير القسري الكبير الذي تنفذه هذه الأيام في مسافر يطا في محافظة الخليل، والتي ترتقي إلى مستوى جريمة الحرب، تعاظمت اعتداءات المستعمرين المتطرفين على الفلسطينيين، مدعومين بقوة الجيش المدججة بالسلاح، ومحميين بسياسة الحكومة التي أطلقت العنان لهؤلاء لاستباحة الأرض والاعتداء على كل ما يملكه الفلسطيني من أرض وروح وممتلكات.

مؤيد شعبان

رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

الفصل الأول
إجراءات دولـــة الاحتـــلال لدعـــم الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي

القوانين ومشاريع القوانين التي اعتمدتها واقترحتها الجهات التشريعية في النصف الأول من العام 2022

اقترحت وأقرت الجهات التشريعية التابعة لدولة الاحتلال، وعلى رأسها الكنيست ٣٩ قانونًا، اثنان منها تم إقرارها، فيما بقيت ٣٧ كقوانين مودعة لمصادقات لاحقة، الأغلبية العظمى من هذه القوانين ذات علاقة بالمشروع الاستعماري في الضفة الغربية والقدس، والتي تهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض وإعدام أية إمكانية لحل سياسي مستقبلي، فيما اتسمت هذه المشاريع بالعنصرية ضد الفلسطينيين وانحيازها التام لصالح المستعمرين:

القوانين الاسرائيلية المصادق عليها

القانون	مقدم القانون	وضع القانون	الكنيست	ايضاحات
قانون "منع منح الجنسية وتقييد دخول سكان "يهودا والسامرة" إلى إسرائيل للمحافظة عليها يهودية وديمقراطية ولضمان مصالحها القومية"	أقر من الكنيست الإسرائيلي بأغلبية ٤٥ عضو	أقر بالقراءة الثالثة النهائية	٢٤	ويشمل القانون المتزوج/ المتزوجة من سكان الضفة وقطاع غزة. كما منح القانون وزير الداخلية صلاحية إدخال سكان تلك المنطقتين إلى إسرائيل والنوم فيها شريطة بلوغ النساء سن ٢٥ عام والرجال ٣٥عام. وايضا اعطى صلاحية لوزير الداخلية منح كل من بلغ ٥٠ عاما مكانة ساكن مؤقت إذا كان متزوجا/ متزوجة من سكان الضفة وقطاع غزة.

مشاريع القوانين الإسرائيلية في الكنيست:

القوانين الاسرائيلية المقترحة

القانون	مقدم القانون	الكنيست	ايضاحات
قانون "منع رفع علم دولة معادية أو علم السلطة الفلسطينية"	وزيرة التربية والتعليم "يفعات شاشا بيطون"، وبأغلبية ٦٣ عضو	٢٤	يتضمن مشروع القانون "فرض عقوبة السجن الفعلي لمدة سنة واحدة، اودفع غرامة مالية لا تقل عن ١٠ الاف شيقل على كل من يرفع علم دولة معادية أو علماً يمثل السلطة الفلسطينية في أي تجمهر أو مؤسسة ممولة إسرائيلياً وفقاً للمادتين ٢١ و ٣٢٢ من قانون أساسيات الموازنة لسنة ١٩٨٥". إن تمرير هذا القانون من القراءة الأولى هو تعبير صارخ على السيطرة العنصرية السياسية الإسرائيلية اليهودية.

القوانين الاسرائيلية المصادق عليها			
القانون	مقدم القانون	الكنيست	ايضاحات
اقتراح القدس وبناتها ٢٠٢٢.	قدم من قبل ٥٢ ' عضو كنيست، من حكومة الاحتلال والمعارضة من أهمهم "يسرائيل كاتس وتساحي "هنغبي	٢٤	ضم القانون في بنده الاول بلديات "بيتار عيليت ومعاليه أدوميم والمجلس الاقليمي غوش عتصيون والمجلس المحلي إفرات"، في حين يتضمن البند الثاني من الاقتراح مخيم شعفاط وكفر عقب وعناتا. وينص القانون على أن القدس عاصمة إسرائيل منذ ٣ ألاف عام وقد حررت قبل ٥٤ عام. ويقترح القانون أن تكون الفئة الواقعة في البند الاول جزء من القدس ما يضاعف سكان القدس ويعدل الميزان الديموغرافي فيها ويزيد من مساحة الأراضي المخصصة لليهود، التي سبق أن تم مصادرتها من الفلسطينيين، وفي نفس الوقت تحافظ على مكانتها كبلدية. بينما تمنح الأحياء الفلسطينية الواقعة خلف الجدار مكانة بلدية تابعة لمدينة القدس. .
اقتراح المواطنة والدخول إلى إسرائيل (قانون منع لم الشمل) ٢٠٢٢.	"آفي ديختر"	٢٤	ينص على عدم منح الجنسية لأي شخص يسكن في الضفة وقطاع غزة يقل عمره عن ٢٥ عام. وأن يمنح كل شخص (ذكر أو أنثى) يزيد عمره عن ٣٥ عام الاقامة في إسرائيل شريطة أن يكون متزوج أو متزوجة في إسرائيل. كما ينص القانون على عدم منح الجنسية للأطفال الذين يحمل والدهم أو والدتهم الجنسية الاسرائيلية، بل يتم منحهم تصريح إقامة من قبل وزير الداخلية.
اقتراح تعديل اقتراح ترتيب مكانة الحركة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية في أرض إسرائيل.	"بتسلال سموتيرش وأوفير سوبر وأوريت ملكا ستروك" و٣ أعضاء أخرون	٢٤	وينص الاقتراح على أن تحول كل الأراضي الخاصة بالاستعمار وغيره في "يهودا والسامرة" المسئول عنها "القيم على أملاك الغائبين والاملاك المتروكة وأراضي الدولة"، إلى دائرة الاستعمار في الوكالة اليهودية لتديرها بشكل منفرد، وأن تنقل إليها صلاحيات الاراضي المقامة عليها المستعمرات الحالية التي يديرها "القيم على أملاك الغائبين". علما ان "القيم على املاك الغائبين" أجر قسم الاستعمار أراضي لمدة ٤٩ عام في "يهودا والسامرة" منذ عام ١٩٦٧.
اقتراح تعديل قانون مقاومة الارهاب.	"سمحا بيتون وآبي معوز وميخائيل فولديغر" و٣ أعضاء كنيست اخرون.	٢٤	ينص على عدم إعادة جثث المخربين ودفنها في مقابر شهداء العدو، مع تحويل رئيس حكومة الاحتلال إعادة الجثث لأهاليها وفق معايير خاصة.

اقتراح قانون لضم مناطق من "يهودا والسامرة" إلى إسرائيل.	"يؤاف كابيش وسمحا بيتون وآبي معوز وميخائيل فولديغر" و٣ أعضاء كنيست اخرون،	٢٤	والمقصود هنا هو ضم المستعمرات إلى إسرائيل
اقتراح تعديل قانون تجميد الاموال التي سلمتها السلطة الفلسطينية لنشطاء الارهاب، التي سبق أن استلمتها من حكومة الاحتلال الاسرائيلية، الذي تم سنه عام ٢٠٢١.	"آفي ديختر ويؤاف بن تسور ونير بركات" و٤ أخرون	٢٤	والذي يقضي بتحويل أموال المقاصة الفلسطينية المصادرة من قبل إسرائيل البالغة حتى تاريخ هذا التقرير ١,٣ مليار شيقل من أصل ١,٨٥ مليار شيكل، إلى صندوق خاص لدفع تعويضات لما تسميه إسرائيل المتضررين من الارهاب الفلسطيني، بهدف إجبار السلطة على التخلي عن "الارهابيين" الفلسطينيين.
اقتراح تعديل قانون الدخول إلى إسرائيل ٢٠٢٢.	"ايتمار بن غفير وأوريت ملكا ستروك ودستا غادي يبرقان"	٢٤	قانون منع دخول إسرائيل لأشخاص أو منظمات أو جمعيات أو مجموعات مؤيدة للنازية، بحيث يشمل القانون المعدل كل من يعمل على مقاطعة إسرائيل كما هو معمول في القانون الاسرائيلي "منع المس بإسرائيل بواسطة المقاطعة"، إن كان كتابيا أو شفويا أو يعمل ضد اليهود في إسرائيل أو في العالم أو ينفي وقوع ما يسمى بالكارثة.
اقتراح تعديل قانون ترتيب السكن في المناطق الرعوية ٢٠٢١.	"شارون مريم هسيخل وتسفي هاوزر وبتسلال سموتريتش" و٤ اخرون	٢٤	ويهدف لترتيب السكن للرعاة في إسرائيل. وذلك وفق أمر من وزير الزراعة والتطوير القروي بالتشاور مع وزير الداخلية لمنح سكن للرعاة في إسرائيل. ويخصص لكل راعي من ١٠٠٠-٤٠٠٠ دونم أرض للرعي فيها. ويمنح ترخيص لاقامة منشآت بمساحة ١١٧٠م، المقصد الحقيقي لهذا القانون هو المراعي التي أنشئها المستعمرين على أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة خلال الاعوام الماضية والبالغ عددها ما يقارب من ٣٠ مرعى.
اقتراح قانون مستعمرة تقع تحت التهديد الدائم ٢٠٢٢	"يعقوب ميرغي وياعل رون بن يشاي"	٢٤	ويهدف لتقديم تخفيضات ضريبية تصل نسبتها إلى ١٢٪ لكل من كان دخله يصل من الحد الأدنى حتى ٢٠٥ ألف شيكل، ويسكن في المستعمرات التي تقع تحت التهديدات المباشرة. وهذا القانون موجه بالأساس إلى مستعمرات إسرائيل في الشمال والجنوب. لكن النص يسمح بمده إلى مستعمرات الضفة على حسب اعتبارهم أنها تحت التهديد الدائم.

اقتراح قانون الدفاع عن جنود الجيش والجهات الإسرائيلية من شكاوى من السلطة الفلسطينية ٢٠٢٢.	"يؤاف غالنت ويسرائيل أييخلر" و ١٠ أعضاء كنيست اخرون	٢٤	وهدفه التأكد من عدم مساعدة إسرائيل السلطة الفلسطينية في تقديم شكاوى ضد إسرائيل في المحاكم الدولية. المقصد هنا خصم ٢٥٪ من المخصصات للسلطة الفلسطينية لتوقفها عن تقديم الشكاوى وإجبارها على الانسحاب من محكمة العدل الدولية.
اقتراح قانون محاربة الارهاب (تعديل على قانون قائم -غرامات في أعقاب الادانة من تهم إرهابية	"يسرائيل كاتس وأوريت ملكا ستروك وأريئيل بوسو" و ١٠ أعضاء اخرون	٢٤	" يهدف لزيادة الغرامات على الفلسطينيين الذين يتم إدانتهم بـ "الارهاب" بحيث تتلاءم الغرامة المالية مع العقوبة. ويطالب القانون الجديد بفرض غرامة قيمتها ١٤٠٠ شيكل شهريا، على كل من يقضي من ١- ٣٠ شهر، فيما تفرض غرامة قيمتها ٢٠٠٠ شيكل، على كل من يحكم بالسجن من ٣٧- ٦٠ شهر، في حين تفرض غرامة قيمتها ٤ ألاف شيكل، لكل من يحكم بالسجن من ٦٠-١٢٠ شهر، و٦ ألاف شيكل لكل من يقضي من ١٢٠-١٨- شهر، وتصل أقصى غرامة على كل سجين يقضي أكثر من ٣٦٠ شهر سجن إلى ١٢ ألف شيكل. كما نص الاقتراح على فرض غرامات إلزامية قيمتها ٥٠ ألف شيكل، لكل من يحكم ١٢ شهر أو سجن ١٢ شهر، وتصل نسبة الغرامة إلى ٤٠٠ ألف شيكل أو تستبدل بـ ٦ أشهر سجن.
اقتراح تعديل قانون العقوبات الصغيرة المتعلقة بإلقاء الحجارة، أو أية مواد أخرى على السيارات الإسرائيلية.	"أوفير كاتس"	٢٤	بحيث يعاد القانون الذي سن حينها لمدة ٣ عوام فقط عام ٢٠١٥، والقاضي بسجن كل من يلقي الحجارة على وسائل المواصلات الإسرائيلية من ١٠-٢٠ عام سجن، بحيث يصبح قانون دائم مع عدم تنزيل فترة خمس المحكومية.
اقتراح قانون ينص على حماية الأراضي الخاصة بالفلسطينيين التي استولى عليها المستعمرين بقوة السلاح وبحماية من الجيش الإسرائيلي.	"ميري ريغيف"	٢٤	وتشمل الاراضي الخاصة الفلسطينية التي يقع بعضها في مناطق (أ،ج).
اقتراح قانون لمنح جائزة مالية لا تقل عن ٥٠ ألف شيقل لكل من يلقي القبض على "مخرب"	"شيرن مريم هسيخل"	٢٤	وذلك بهدف التقليل من العمليات الموجهة ضد إسرائيل.

اقتراح قانون ينص على سحب الجنسية الإسرائيلية من نشطاء تعتبرهم إسرائيل ارهابيين، شريطة أن يتم الحكم عليهم بالسجن الفعلي.	قدمه ١٤ عضو كنيست من عدة أحزاب في مقدمتهم "آفي ديختر وميكي زوهر ويآف غالنت".	٢٤	ويشمل القرار أصحاب الجنسية أو من يملكون تصريح إقامة. وينص الاقتراح على منح وزير الداخلية صلاحيات سحب الجنسية أو الاقامة.
اقتراح قانون للأشخاص الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية	عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب الصهيونية الدينية.	٢٤	ينص على حرمان أي شخص يتهم بالارهاب أو مساعدة الارهابيين من الميزانيات المختلفة التي تقدمها اسرائيل للاشخاص الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية.
اقتراح قانون يدعو إلى تعديل قانون العقوبات من عام ١٩٧٧	"خلوف ميكي زوهر"	٢٤	بحيث يتم إعدام كل من يتهم بتنفيذ عمليات ارهابية خطيرة.
اقتراح قانون لدفع تعويضات عن قتل يهود من السلطة الفلسطينة	"شيرن مريم هسيخل"	٢٤	وذلك بموجب القوانين الإسرائيلية وبناءا على قرارات محكمة العدل العليا، ومن التأمين الإسرائيلي.
اقتراح قانون بتعديل قانون القومية الإسرائيلي	"يوسف شايين ويفغني سوبا ويولية ملينوفسكي وإليكس كوشنير وليمور مغين تيلم واليانة بردتش يالوف"	٢٤	ليشمل أبناءء الأقليات التي تحارب من أجل إسرائيل مثل "الدروز والشركس" وغيرهم ممن يشاركون إسرائيل حروبها.
مناقشت مقترح سيقدم لسكان الخان الاحمر يقضي بنقلهم من مكان سكنهم الحالي إلى المنطقة المقابلة لسكنهم شريطة ابتعادهم ما يقارب ٣٠٠ متر عن الشارع الرئيسي.		٢٤	ذكرت وسائل اعلام عبرية أن حكومة الاحتلال الإسرائيلية فإن الارض المراد اقتراحها على البدو سكان قرية الخان الاحمر هي "أراضي دولة ؟".
اقتراح قانون بعدم رفع العلم الفلسطيني في مناطق (ج)	"شلومو قيرعي ، وأمير أوحنا" و ١٠ أعضاء أخرون	٢٤	وذلك بهدف اعتباره علم "ارهاب" ودعوة لممارسة الارهاب ضد الاهداف الإسرائيلية.

اقتراح قانون بضرورة سن قانون، يحرم بموجبه السجناء الأمنيين من مشاهدة المحطات العربية في السجون الإسرائيلية	"أوريت ملكا ستروك"	٢٤	حيث يسمح لهم مشاهدة القنوات التي تبثها الجهات الإسرائيلية الحكومية فقط.
اقتراح لسن قانون بتسليح أفراد الشرطة المتقاعدين	عضو الكنيست عن حزب الليكود	٢٤	وذلك بهدف محاربة ما يسمى "بالارهاب" الفلسطيني.
اقتراح قانون يمنع بموجبه إسرائيل تقديم أي قرض أو امتيازات من الأموال التي سبق أن صادرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي.	عضو الكنيست عن حزب الليكود	٢٤	وذلك يكون بموجب قوانين خاصة بذلك.
اقتراح قانون بضرورة تقديم الخدمات البلدية مثل الماء والكهرباء وبقية الخدمات للبؤر الاستعمارية.	"أوريت ملكا ستروك"	٢٤	يستهدف هذا القانون البؤر الاستعمارية المقرر تحويلها لمستعمرات رسمية مستقبلا في "يهودا والسامرة".
اقتراح قانون بتشكيل حرس مدينة يعمل في أوقات الطوارئ	"نير بركات وغيلا غمليئيل وميخائيل ميخائيلي" و ١١ عضو اخرون	٢٤	قدم عضو الكنيست كنيست، اقتراح قانون بتشكيل حرس مدينة يعمل في أوقات الطوارئ مثل الحروب والعمليات العسكرية. من دون أن يحدد القانون المناطق التي سيعمل بها.
اقتراح قانون الجمعيات الخارجية	"بتسلال سموتيرتش وآفي معوز وسمحا روتمن" و٣ أعضاء كنيست آخرون	٢٤	ينص على إنشاء جسم خاص يعرف الجمعيات التي تتلقى أموال من جهات أجنبية ولا تعمل بشفافية، ويطلب منها تقديم تقارير مالية وغيرها من البنود. وفي حالة الرفض يمنع الجيش الإسرائيلي والجهات المختلفة إمكانية التعاون معها.
اقتراح قانون عدم التمييز في شراء الأراضي في "يهوداوالسامرة" (الحق بشراء الأراضي) بطريقة يتم السماح فيها بشراء فردي للأراضي من قبل اليهود.	"بتسلال سموتيرتش وآفي معوز وسمحا روتمن" و٣ أعضاء آخرون	٢٤	على الرغم أن الامر العسكري الصادر عام ١٩٧١ بخصوص الاستخدام والتملك للممتلكات المتنقلة (يهودا والسامرة)، سمح للشركات المسجلة في "يهودا والسامرة" الشراء فقط، ما مكن اليهود من إنشاء شركات بيع وشراء الأراضي، وبهذه الطريقة استملك اليهود أراضي الفسطينيين في الضفة. القانون المقترح يعطي الحق بالشراء من دون تسجيل شركات.

اقتراح الغاء الإدارة المدنية الإسرائيلية في "يهودا والسامرة".	"سمحا بيتون وآبي معوز وميخائيل فولديغر" و٣ أعضاء آخرون	٢٤	ويهدف لتحويل الصلاحيات الخاصة بالإدارة المدنية إلى الوزارات الحكومية المختلفة.
اقتراح قانون تنفيذ الاتفاق المرحلي بخصوص الضفة وقطاع غزة	"سمحا بيتون وآبي معوز وميخائيل فولديغر" و٣ أعضاء كنيست آخرون	٢٤	ويهدف لوضع قيود والسجن لمدة خمسة أعوام لشخصيات من السلطة الفلسطينية التي أعمالها في مناطق لا تخضع لسيطرة السلطة، خاصة مدينة القدس والاعتقالات التي تتم لمن يحمل الجنسية الإسرائيلية ويقوم ببيع الأراضي.
اقتراح قانون لمنع المس بإسرائيل	"يؤاف كاييش"	٢٤	وذلك بواسطة المقاطعة ودفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بها من قبل الجهة المقاطعة (BDS) من دون أن يثبت أنها تعرضت لأضرار، على أن تبلغ الغرامة ٥٠٠ ألف شيكل.
اقتراح قانون بتطبيق قوانين الأراضي والبناء والتخطيط الإسرائيلية	"يؤاف كاييش"	٢٤	وذلك على المستعمرات الاسرائيلية في "يهودا والسامرة".
تعديل اقتراح قانون قروض السكن		٢٤	ليشمل أبناءء الأقليات التي تحارب من أجل إسرائيل مثل "الدروز والشركس" وغيرهم ممن يشاركون إسرائيل حروبها.
اقتراح قانون لتحديد سعر الوحدات الاستعمارية في المناطق المصنفة "ذات أفضلية وطنية".	"يعقوب ليتسمان"	٢٤	والتي تعتبر كل المستعمرات المقامة على أراضي الفلسطينيين في الضفة ومدينة القدس جزءا منها، بغض النظرعن ارتفاع اسعار الوحدات الاستعمارية في إسرائيل.
اقتراح قانون لمنع التحريض في وسائل التواصل الاجتماعي		٢٤	وهذا القانون موجه بالأساس إلى الفلسطينيين بين ما يسمى الخط الأخضر.
اقتراح تعديل قانون بخصوص السجناء الأمنيين	"يوؤاف غالنت، واحفة ايتي عطية، ودافيد إمسالم،" و٣٠ عضو آخرون	٢٤	يهدف لحرمان السجناء الأمنيين من خدمات صحية محسنة مثل عمليات التجميل أو تقديم أدوية يحتاجونها غير موجودة في سلة الأدوية الإسرائيلية.

أبرز قرارات حكومة الاحتلال الإسرائيلية للنصف الأول من عام ٢٠٢٢

اتسم النصف الأول من العام ٢٠٢٢ باتخاذ حكومة الاحتلال مجموعة من القرارات التي تعبر من خلالها عن هوية هذه الحكومة، كمثيلاتها السابقات، في إمعانها بتعزيز ورعاية مشروع وأنشطة الاستيطان الاستعماري في الأرض المحتلة، ولا يحتاج المراجع لرزمة هذه القرارات الجهد الذهني الكبير من أجل تبين حقيقة هذه الرعاية، التي تتجاوز كونها رعاية مباشرة لهذا النوع من الأنشطة، بل تتعداها إلى ما هو أوسع من ذلك، وتحديداً في تعزيز صلاحية المستعمرين اليهود في السيطرة على الأرض، فقد عززت أولاً ما أطلق عليها خارطة الأولويات التي تمنح من خلالها مجموعة من المستعمرات (تشمل معظم مستعمرات الضفة الغربية والقدس) مجموعة من التسهيلات تحت بند ما يطلق عليها مناطق الأفضلية، (راجع قسم الحوافز والتسهيلات المقدمة من الحكومة للمستعمرين) ولعل أبرز قراراتها إلى جانب ذلك ما أوصت به نائبة المستشارة القانونية لحكومة الاحتلال بمد شبكة الكهرباء للبؤر الاستعمارية كتحايل على إجراءات تتطلبها عملية شرعنة البؤر الاستعمارية التي تتنكر لها حكومة الاحتلال في العلن، وتدعمها في الخفاء، وليس بعيداً عن ذلك، فقد وافقت الحكومة أيضاً، وفي الفترة التي يغطيها هذا التقرير، على بناء ٤٠ كم إضافي من الجدار بقيمة تصل إلى ٣٦٠ مليون شيكل. وتتضمن الخطة بناء جدار باطون مع كافة الوسائل التكنولوجية وبارتفاع ٩ أمتار، في المناطق التي تعتبرها دولة الاحتلال ممراً للعمال أو ما بات يطلق عليها حديثاً "الفتحات"، وليس خافياً على أحد، أن دولة الاحتلال هي التي سمحت بوجود هذا النوع من الفتحات، كنوع من التحايل لكسب المزيد من الأيدي العاملة الفلسطينية، ولاحقاً، بدأت تطلق الشكاوي التي أدت إلى اتخاذ هذا النوع من القرارات من أجل تسريع بناء أجزاء جديدة منه في هذه المناطق، وهي تمارس بذلك نوعاً من الابتزاز المعيشي للفلسطينيين من خلال مواصلة إغلاق وفتح هذه الممرات وفق ما تطلق عليها حالة الهدوء أو البلبلة الأمنية.

أبرز القرارات:

- ٢٠٢٢/١/٢: قررت حكومة الاحتلال تمديد سريان مفعول قرار حكومة الاحتلال رقم ٤٣٠٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٨\١١\٢٥ المنظم لمنح امتيازات في مجال الإسكان والتطوير للمناطق التي اعترف بأنها ذات أفضلية وطنية وذلك حتى تاريخ ٢٠٢٢\١١\٢٠، حيث يشمل القرار المذكور كل المستعمرات الإسرائيلية.
- ٢٠٢٢/١/٢: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعيين طاقم من مدراء عامين من المختصين لدراسة إمكانية سحب حقوق ما سمتهم عائلات المخربين من "سكان إسرائيل"، الذين نفذوا عمليات عدائية ومخالفات أمنية، خاصة في موضوع المخصصات التقاعدية وبقية المخصصات التي تقدمها الدولة لهذه العائلات.

٢٠٢٢/١/٢: قررت "سلطة أراضي إسرائيل" في جلستها التي عقدت برئاسة وزير الاسكان "زئيف إلكين"، تقديم تخفيضات لمن يسكن في الأرياف والمناطق المصنفة مناطق تطوير (أ،ب،ج)، التي تشمل كل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولكل من خدم في الأجهزة الأمنية. وتضمن التخفيض منح كل من يرغب ممن صنف تحت هذه الخانة قطعة أرض تبلغ مساحتها من ٥-١٠ دونم.

- ٢٠٢٢/١/٩: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية اعتبار الوحدات الخاصة التي تشارك في إعدام وقمع الشعب الفلسطيني باعتبارها "الوحدة الوطنية الخاصة لمحاربة الارهاب".
- ٢٠٢٢/١/٩: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية إعطاء حرية التصويت للاحزاب المشكلة للحكومة، في كل ما يتعلق "بقانون المواطنة والدخول لإسرائيل"، ويتعلق القانون الجديد القديم بمنع لم شمل العائلات الفلسطينية داخل إسرائيل. كما يمنع القانون الجديد دخول إسرائيل كل من يعمل على التحريض ضدها إن كان من ما تسميه "يهودا والسامرة" أو من خارج إسرائيل.
- ٢٠٢٢/١/٩: قررت حكومة الاحتلال مواصلة الجيش والشرطة والوحدات الخاصة وجهاز المخابرات العامة نشاطاتها وعملياتها المختلفة.
- ٢٠٢٢/١/١٦: أوصت نائبة المستشارة القانونية لحكومة الاحتلال بمد شبكة الكهرباء للبؤر الاستعمارية التي تدعي حكومة الاحتلال الإسرائيلية نفسها أنها "غير شرعية". وتضمن القرار المستعمرات المقامة على ما يسمى "أراضي دولة" فقط، التي تمر بمرحلة من الترتيب المستقبلي لتصبح مستعمرة شرعية. ولا يشمل القرار تلك البؤر المقامة على أراضي الفلسطينيين الخاصة.
- ٢٠٢٢/١/١٦: طلبت حكومة الاحتلال الاسرائيلية من "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي" إعداد مخطط شامل لإنشاء الحرس الوطني، المكون من قيادة حرس الحدود و أفراد الشرطة وجهاز المخابرات العامة والمتطوعين المدنيين.
- ٢٠٢٢/١/٢٤: قررت ما يسمى بوزارة "القدس والتراث" تخصيص ١١,٥ مليون شيكل للمحافظة وإنقاذ وإعادة بناء ما يسمى مواقع التراث اليهودي في الضفة الغربية تحت مسمى "مكافحة تدمير الفلسطينيين المواقع التاريخية الإسرائيلية" بينها مواقع في الأغوار الفلسطينية وسبسطية (٥ مليون شيكل) وبقية الضفة الغربية (٢,٥ مليون شيكل) ومنح الإدارة المدنية (٢,٥ مليون شيكل) لحماية الآثار من السرقة، وتخصيص مبلغ (١,٥ مليون شيكل) لإصلاح ما يسمى بقصر اليهود في محافظة اريحا.

- ٢٠٢٢/١/٢٤: أعلنت "اللجنة الوزارية للأسماء" قراراً بأن المواقع التالية تحمل أسماء عبرية تاريخية، وهي جزء من التاريخ اليهودي. والأماكن هي: شخيم (نابلس) شمرون، (محافظة نابلس) شيلو، (رام الله) وتل، يريحو (أريحا)، وعناتوت (عناتا)، وبيت عنيا (العيزرية)، وبيت إيل القديمة (بيتين)، ومورديعيم (جزء من أراضي قرى بلعين ونعلين وصفا وبيت سيرا وعمواس وغيرها والبعض الأخر من أراضي قرى راس العين وباب الواد التي تم احتلالها عام ١٩٦٧)، مغارات قمران (بيت لحم)، وبتير القديمة (بتير)، وجبل هيرديوم (بيت لحم)، وقلعة متسادا (أريحا).
- ٢٠٢٢/٢/١٣: قرر وزير الاتصالات الإسرائيلي السماح لشركات الاتصالات الخلوية الإسرائيلية بتوسيع تغطيتها لشبكة الجيل الرابع في أراضي الضفة الغربية لتصل إلى ٩٥٪.
- ٢٠٢٢/٢/٢٢: أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلية أن لا قيود على عمل قوات الأمن الإسرائيلية المختلفة في الضفة الغربية بهدف ما سمي منع "الارهاب".
- ٢٠٢٢/٢/٢٢: قررت حكومة الاحتلال إقامة كيانان تكنولوجيان في القدس الشرقية والغربية بقيمة ٣ ملايين شيكل الذي يتضمن مؤسسات أكاديمية ومراكز بحث ومراكز تشغيل، وذلك وفق تعليمات البند ٤ من القانون الأساس :القدس عاصمة إسرائيل.
- ٢٠٢٢/٢/٢٢: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية وضع خطة لاستمرار مبادرة الحوار مع يهود الشتات بهدف تعزيز الهوية اليهودية والربط بين اليهود في المهاجر وبين الصهيونية.
- ٢٠٢٢/٢/٢٢: قررت حكومة الاحتلال تعزيز الوجود الأمني وتكثيف وجوده على الأرض، خاصة في مناطق الاحتكاك.

٢٠٢٢/٣/: قررت حكومة الاحتلال تعزيز حراسة الجدار وتسريع مخططات إعادة بناء الجدار.

- قررت حكومة الاحتلال زيادة عمليات الاغتيال وتسريع عملية المبادرة إليها، خاصة تلك الموجهة ضد التنظيات الايديولوجية.
- ٢٠٢٢/٣/١٣: قررت حكومة الاحتلال زيادة تدفيع الثمن لأقارب منفذي العمليات بما في ذلك سحب تصاريح العمل منهم.
- ٢٠٢٢/٣/١٣: قررت حكومة الاحتلال تسريع عملية هدم بيوت المواطنين الفلسطينيين.
- ٢٠٢٢/٣/١٣: قررت حكومة الاحتلال تعزيز رقابة وسائل التواصل الاجتماعي واتخاذ القرارات المطلوبة بذلك بما في ذلك سن تشريعات.

٢٠٢٢/٣/٢٠: قررت حكومة الاحتلال تعزيز شرطة إسرائيل بإضافة مئات الإصلاحات لتمكينها من مواجهة التحديات.

- ٢٠٢٢/٣/٢٠: قررت حكومة الاحتلال رفع مستوى الاستعداد الأمني لمواجهة سيناريوهات تصعيد مختلفة في مختلف ساحات المواجهة، بما في ذلك سوريا ولبنان.
- ٢٠٢٢/٣/٢٠: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعيين "مئير شبيغلر" رئيسا لطاقم المهمات الوطنية من أجل استيعاب المهاجرين من أوكرانيا وروسيا وبقية دول الاتحاد السوفييتي السابق. "شبيغلر" شغل في السابق رئاسة الصندوق القومي الإسرائيلي ووكيل وزارة الاردیان وغيرها من المناصب الحكومية.
- ٢٠٢٢/٤/١٠: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعيين العميد احتياط "درور شالوم" رئيسا لقسم التخطيط الأمني والسياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، وهذا المنصب من أهم المناصب، إن لم يكن من أهمها، التي لها علا قة بالشأن الفلسطيني والعربي.
- ٢٠٢٢/٤/١٠: وافق "المجلس الوزراي المصغر" بالاجماع على خطة وزير الدفاع الإسرائيلي ببناء ٤٠ كم إضافي من الجدار بقيمة تصل إلى ٣٦٠ مليون شيكل. وتتضمن الخطة بناء جدار باطون مع كافة الوسائل التكنولوجية وبارتفاع ٩ أمتار.
- ٢٠٢٢/٤/١٠: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تمديد الاعلان عن القرى والمناطق التي حدد بخصوصها على أنها مناطق ذات أفضلية وطنية، التي تضم كل المستعمرات في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلتين، وذلك حتى ٢٠٢٢\٤\١٠، ما يعني زيادة المخصصات والميزانيات وتقديم المزيد من الاعفاءات الضريبية وغيرها.
- ٢٠٢٢/٤/١٠: قررت "وزارة المواصلات الإسرائيلية" فتح خطوط مواصلات جديدة، وإضافة حافلات جديدة لنقل المستعمرين، لتسهيل انتقالهم من وإلى محافظتي نابلس والقدس.
- ٢٠٢٢/٤/١٧: قررت حكومة الاحتلال الاسرائيلية الطلب من الوزارات المختلفة، خاصة الجهات المسئولة عن استعادة الممتلكات اليهودية، البحث في الأراشيف المختلفة المتعلقة بممتلكات وحقوق اليهود في إيران والدول العربية.
- ٢٠٢٢/٤/١٧: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية استمرار عمل مراكز الحصانة للمستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية من أجل تعزيز قدرات المستعمرين على الاستعداد في أوقات الطوارئ وتزويدهم بنصائح نفسية. وتخصص مراكز الحصانة في المواضيع التالية: الكشف المبكر عن الازمات الفردية والعائلية وتقديم المساعدة، تقديم الدعم النفسي والمعنوي، وإجراء لقاءات جماعية، وتوجيه الأباء والامهات والقيام بنشاطات إعلامية وتقديم معلومات، تفعيل جهاز متطوعين ونشطاء اجتماعيين، وتفعيل طواقم طوارئ وحصانة مستعمرات، والقيام بنشاطات في المجال الاقتصادي والتشغيلي.

٢٠٢٢/٤/١٧: أبلغت وزيرة الداخلية الإسرائيلية "أييليت شاكيد" أنها جددت تعليماتها بمنع منح الفلسطينيين (ذكور وإناث) المتزوجين من فلسطينيين يحملون الجنسية الإسرائيلية "لم شمل عائلات"، وأنها بصدد سن قانون جديد يعيد بشكل أو بأخر قانون الجنسية السابق الذي يحرمهم من لم شمل عائلاتهم.

- ٢٠٢٢/٤/٢٣: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تمديد الاعلان عن الضواحي الاجتماعية (التي تتضمن المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية) مناطق ذات أولوية وطنية حتى نهاية العام الحالي -٢٠٢٢\١٢\٣١.
- ٢٠٢٢/٤/٢٣: أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعزيز البنية التحتية في ساحة حائط البراق، من خلال تخصيص ١١٠ مليون للفترة الممتدة من ٢٠٢٢-٢٠٢٦. تتضمن عمليات بناء وتطوير لساحة البراق واستمرار الحفر وتعزيز البنى التحتية القائمة وتوسيع التعليم الثقافي للطلاب والمهاجرين الجدد والجنود وكذلك مواضيع أخرى يتفق عليها.
- ٢٠٢٢/٤/٢٣: بناء على قرارات حكومية سابقة قررت حكومة الاحتلال تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون شيكل، لمدة أربعة أعوام، لإقامة علاقة مع هيئة متخصصة هدفها تنفيذ حملة لمقاومة عدم شرعية إسرائيل في العالم، وبناء شرعية لها في الساحة المدنية.
- ٢٠٢٢/٥/١: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية بناء على توصية من وزيري التطوير والخارجية تكوين صندوق استثمار صناعي مع الإمارات العربية المتحدة في مجال تطوير التكنولوجيا الدولية، تحدد شروطه بالتعاون بين الدولتين. كما أقرت حكومة الاحتلال اتفاقية التعاون مع الإمارات المتحدة بخصوص التعاون في الفضاء للأهداف السلمية الموقع بين البلدين عام ٢٠٢١.
- ٢٠٢٢/٥/١: قررت حكومة الاحتلال تشكيل طاقم خاص من سلطة الطبيعة والحدائق بتمويل من وزارة "القدس والارث"، مكونة من متخصصين في مجال المحافظة على ما يسمى "بالواقع اليهودي التاريخي والديني في الضفة الغربية".
- ٢٠٢٢/٥/١٥: بضغط من المستعمرين جمدت وزارة الدفاع الإسرائيلية تخصيص ١٥ ألف دونم كانت مخصصة للعرب لإنشاء محاجر عليها.
- ٢٠٢٢/٥/٨: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تشكيل لجنة خاصة من وزارة الهجرة والوكالة اليهودية هدفها تشجيع هجرة اليهود من اوكرانيا ، التي يتواجد فيها ١٠٠ ألف يهودي من الاغنياء فيها. في السياق المذكور حضر إلى إسرائيل ٧٥ من يهود اوكرانيا أختار معظمهم السكن في الشمال والجنوب.

٢٠٢٢/٥/: جددت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق ٢٨ مؤسسة وجمعية وهيئة فلسطينية ناشطة في مدينة القدس المحتلة، في مقدمتها بيت الشرق ونادي الأسير، وغيرها من المؤسسات الفلسطينية في المدينة بذريعة عدم السماح باختراق السيادة الإسرائيلية على القدس.

٢٠٢٢/٣/: قررت حكومة الاحتلال تعزيز شرطة إسرائيل بإضافة مئات الإصلاحات لتمكينها من مواجهة التحديات.

- ٢٠٢٢/٣/٢٠: قررت حكومة الاحتلال رفع مستوى الاستعداد الأمني لمواجهة سيناريوهات تصعيد مختلفة في مختلف ساحات المواجهة، بما في ذلك سوريا ولبنان.
- ٢٠٢٢/٣/٢٠: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعيين "مئير شبيغلر" رئيسا لطاقم المهمات الوطنية من أجل استيعاب المهاجرين من أوكرانيا وروسيا وبقية دول الاتحاد السوفييتي السابق. "شبيغلر" شغل في السابق رئاسة الصندوق القومي الإسرائيلي ووكيل وزارة الاردیان وغيرها من المناصب الحكومية.
- ٢٠٢٢/٤/١٠: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعيين العميد احتياط "درور شالوم" رئيسا لقسم التخطيط الأمني والسياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، وهذا المنصب من أهم المناصب، إن لم يكن من أهمها، التي لها علا قة بالشأن الفلسطيني والعربي.
- ٢٠٢٢/٤/١٠: وافق "المجلس الوزراي المصغر" بالاجماع على خطة وزير الدفاع الإسرائيلي ببناء ٤٠ كم إضافي من الجدار بقيمة تصل إلى ٣٦٠ مليون شيكل. وتتضمن الخطة بناء جدار باطون مع كافة الوسائل التكنولوجية وبارتفاع ٩ أمتار.
- ٢٠٢٢/٤/١٠: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تمديد الاعلان عن القرى والمناطق التي حدد بخصوصها على أنها مناطق ذات أفضلية وطنية، التي تضم كل المستعمرات في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلتين، وذلك حتى ٢٠٢٢\٤\١٠، ما يعني زيادة المخصصات والميزانيات وتقديم المزيد من الاعفاءات الضريبية وغيرها.
- ٢٠٢٢/٤/١٠: قررت "وزارة المواصلات الإسرائيلية" فتح خطوط مواصلات جديدة، وإضافة حافلات جديدة لنقل المستعمرين، لتسهيل انتقالهم من وإلى محافظتي نابلس والقدس.
- ٢٠٢٢/٤/١٧: قررت حكومة الاحتلال الاسرائيلية الطلب من الوزارات المختلفة، خاصة الجهات المسئولة عن استعادة الممتلكات اليهودية، البحث في الأراشيف المختلفة المتعلقة بممتلكات وحقوق اليهود في إيران والدول العربية.
- ٢٠٢٢/٤/١٧: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية استمرار عمل مراكز الحصانة للمستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية من أجل تعزيز قدرات المستعمرين على الاستعداد في أوقات الطوارئ وتزويدهم بنصائح نفسية. وتخصص مراكز الحصانة في المواضيع التالية: الكشف المبكر عن الازمات الفردية والعائلية وتقديم المساعدة، تقديم الدعم النفسي والمعنوي، وإجراء لقاءات جماعية، وتوجيه الأباء والامهات والقيام بنشاطات إعلامية وتقديم معلومات، تفعيل جهاز متطوعين ونشطاء اجتماعيين، وتفعيل طواقم طوارئ وحصانة مستعمرات، والقيام بنشاطات في المجال الاقتصادي والتشغيلي.

- ٢٠٢٢/٦/١٢: قررت حكومة الاحتلال تعديل قرار بإقامة شركة خدمات مراسلة المساهمة المحدودة، كشركة حكومية تأخذ كل أسهمها الدولة، وذلك على ضوء أهمية تقديم خدمات المراسلة مع البنوك العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية، وذلك كحل بعيد المدى، وعلى خلفية التسويات الانسانية والمالية الموضحة في الاتفاق المرحلي الموقع بين إسرائيل والفلسطينيين بخصوص الضفة وقطاع غزة، وبهدف تقليص مخاطر تمويل "الإرهاب" وتبييض الأموال

الحوافز والتسهيلات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية للمستعمرين:

بالرغم من الصعوبة الكبيرة في حصر مجمل ومجاميع الحوافز والتسهيلات التي تقدمها حكومة الاحتلال للمستعمرين، إلا إن هنالك الكثير من الشواهد، التي لا تعزز حجم هذه التسهيلات وحسب، بل وترعى من جملة ما ترعى الاستعمار وعملياته وإجراءاته على الأرض الفلسطينية بكل ضراوة، وبالإضافة إلى كون هذه الإجراءات تؤسس قانونياً من خلال إدماجها في تشريعات تطرحها أجهزة الحكومة ويصادق عليها الكنيست، أو ضمن قرارات حكومية، وقرارات لجان حكومية أو برلمانية باعتبارها – أي المستعمرات – جزءاً من دولة الاحتلال، ووظيفياً من خلال إنشاء أجسام جديدة تخصص لها الموزنات ويعين على رأسها غلاة المستعمرين وظيفتها المعلنة البناء في المناطق الفلسطينية، والسرية في مراقبة التمدد الفلسطيني ومحاصرة هذا التمدد بالهدم والاستيلاء على الأرض من خلال جملة من الإجراءات التي صممتها الدولة القائمة بالاحتلال لذلك.

قرارات الحكومة الإسرائيلية هذا العام كانت الحاضنة الأكبر لهذه التسهيلات التي أخذت أشكالاً مختلفة، ففي مطلع العام أقر مجلس وزراء الاحتلال تمديد سريان مفعول قرار حكومة الاحتلال رقم ٤٣٠٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٨\١١\٢٥ المنظم لمنح امتيازات في مجال الإسكان والتطوير للمناطق التي اعترف بأنها ذات أفضلية وطنية وذلك حتى تاريخ ٢٠٢٢\١١\٢٠، ويشمل القرار المذكور كل المستعمرات الإسرائيلية، وللوقوف أكثر على هذا القرار، الذي تناولناه بالتحليل في التقرير السنوي "لأبرز انتهاكات الاحتلال في العام ٢٠١٨".

ففي ذلك العام أقرت حكومة الاحتلال ما يعرف بخارطة مناطق الأفضلية الوطنية. ونتيجة له قررت وزارة البناء والإسكان بأن كافة مستعمرات "يهودا والسامرة" ستستمر في التمتع بالتسهيلات في إطار التجمعات ذات الأفضلية الوطنية التي تشمل تمويل التخطيط والبناء للمباني السكنية الجديدة وزيادة قيمة القروض للمستحقين. وللمرة الأولى فإن مستعمرات مثل "ميغرون"، "تلمون"، "كيرم رعيم" و"شفوت راحيل" سوف تحظى بتسهيلات جدية .

الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠١٨ صادقت على الخارطة المعدلة لمناطق الأفضلية الوطنية التي أعدها وزير الإسكان "غالانت". قرار الحكومة المشار إليه تضمن تكليف وزارة البناء والإسكان بتمويل تكاليف التخطيط وتطوير البناء في مناطق الأفضلية تلك بنسبة تصل ما بين ٢٠٪ ٧٠٪، وكذلك زيادة حجم القروض المقدمة للأشخاص الراغبين في السكن في هذه التجمعات. مع أن الخارطة المعدلة تضمنت ٥٨٦ تجمعاً سكانياً إسرائيلياً إلا أنه وفقاً للتصنيف الذي اعتمدته تلك الخارطة فإن غالبية المستعمرات (أكثر من ٨٠٪ منها) تقع ضمن التصنيف الأول والثاني أ١ +أ٢ في تلك القائمة، ما يعني أن نسبة الدعم لديها تتراوح بين ٥٠٪- ٧٠٪. كذلك فإنه إلى جانب هذا التصنيف تم اعتماد ثلاثة معايير أخرى لاحتساب قيمة الدعم يبدو واضحاً معه أنها فُصِّلت على مقاس المستعمرات، حيث الأفضلية للتجمع الريفي وليس الحضري، للبيت المنفصل لا المتعدد الطوابق، وللمناطق الاكثر انحداراً ، وإذ تمدد حكومة الاحتلال هذا القرار حتى نهايات العام ٢٠٢٢، فإن في ذلك ما يفسر حجم التغول الاستعماري في الأراضي الفلسطينية، ويطرح الأسئلة حول انفلات المستعمرين وانتقال جرائمهم من الأشكال الفردية المتفرقة، إلى الأشكال المنظمة المعد لها جيداً، والتي تبدو للوهلة الأولى تفوق أي تصور أو توقع ممكن، في جملة الشهور القليلة الماضية.

وليس بعيداً عن هذا القرار، وإمعاناً في تثبيت حالة "الرعاية المطلقة" التي تقدمها دولة الاحتلال لميليشيا المستعمرين فقد قررت ما يطلق عليها باسم "سلطة أراضي إسرائيل" في جلستها التي عقدت برئاسة وزير الاسكان "زئيف إلكين"، "تقديم تخفيضات لمن يسكن في الأرياف والمناطق المصنفة مناطق تطوير (أ،ب،ج)، التي تشمل كل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولكل من خدم في الأجهزة الأمنية. وتضمن التخفيض منح كل من يرغب ممن صنف تحت هذه الخانة قطعة أرض تبلغ مساحتها من ٥-١٠ دونم"، وبالتجاوز عن إجرامية فكرة منح الأراضي كجزء من التسهيلات والتخفيضات لمليشيات المستعمرين، فإن الحكومة الإسرائيلية تقفز في مشروعها الاستعماري قفزة خطيرة أخرى، بتقديمها مظلة قانونية لاستيلاء المستعمرين على الأرض .

ولعل أهم قفزات حكومة الاستيطان الاستعماري في دولة الاحتلال تبعات إنشاءها لما يسمى بوزارة الاستيطان في عام ٢٠٢٠ . وبحسب المهام الموكلة لهذه الوزارة التي تضمنها مرسوم إنشاءها هو مراقبة وضبط أنشطة قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية وإجراء تدريبات تأهيلية التي تسبق الالتحاق بالجيش، وتمويل الأنشطة المختلفة مثل "مشروع الاستطلاع" بمبلغ خصص لهذه الأغراض يقدر ب٢٠- مليون شيكل معظمه يذهب لتطوير البنية التحتية المخصصة للمجالس المحلية" . هذه الأموال تعتبر كمخصصات الحكومة الإتلافية إلى الجهات الاستيطانية التي تراقب وتنفذ في الأراضي الفلسطينية، وهي نتيجة اتفاق ائتلافي بين اليمين وحزب "يش عتيد" ، سيؤدي هذا التمويل إلى إضافة ٤٦ موظفًا للإدارة المدنية - ١٥ منهم إلى وحدة الإشراف هدفهم الرئيسي هو ممارسة الإرهاب الإسرائيلي ضد البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة ج .

لم تتوقف حوافز حكومة الاحتلال عند حافة المستعمرات الكبيرة المقرة، ففي يوم ٢٠٢٢/٤/١٢ وافق مكتب المدعي العام الإسرائيلي على ربط البؤر الاستعمارية "غير القانونية" في الضفة الغربية التي تم بناؤها دون موافقة الحكومة بشبكة الكهرباء، هذا المخطط من شأنه أن يسهل عملية شرعنة البؤر الاستعمارية دون إقرار المخططات الهيكلية التي لطالما تذرعت أجهزة دولة الاحتلال بعدم اعترافها رسمياً بهذا النوع من البؤر، وبالتي يسمح هذا المخطط لهذه البؤر بالتمدد والتوسع بسرعة تفوق مثيلاتها في السابق في حال تم الشروع بتنفيذ المخطط، يتذرع مكتب المدعي العام، أن قرى فلسطينية أخرى سيتم وصلها بشبكة الكهرباء في مقابل ذلك، لكن يبدو هذا التصريح ما هو إلا ذر للرماد في العيون ومحاولة معروفة لامتصاص أي موقف قانوني أو دولي مناهض لهذا النوع من الخطوات، يقضي المخطط بربط البؤر الاستعمارية التي تم بناؤها على أراضٍ أعلنت أنها أراضي دولة، الأمر الذي يفتح عيون الدهشة أمام تصنيفات دولة الاحتلال للأرض الفلسطينية التي لم تتجاوز كونها آلية من آليات السيطرة على الأرض.

مواقف وتصريحات لأعضاء الحكومة الإسرائيلية

يتوقف هذا الجزء من التقرير، أمام أبرز التصريحات التحريضية العنصرية التي أطلقها قادة في حكومة الاحتلال وأعضاء بارزين في الكنيست، نحاول من خلال هذا الجزء، إطلاق هذه الإضاءة من أجل أن ترتبط الأقوال بالأفعال التي تجري على الأرض، لتأكيد أن كل الانتهاكات الصارخة على صعيد حقوق الإنسان الفلسطيني تجري ضمن سياق خطابي واضح ومعلن:

صرح عضو الكنيست عن الليكود بنيامين نتنياهو عبر حسابه على الفيسبوك "لقد رفضنا على مدار سنوات المطلب الفلسطيني الخطير والذي يعني نفوذاً فلسطينياً في الأغوار، على الجواب ان يكون واضحاً حتى الآن: لا للدولة الفلسطينية، لا للتنازلات، لا للتراجع".

صرح عضو الكنيست عن الليكود أوفير أكونيس عبر حسابه على "فيسبوك" مهاجماً الفلسطينيين، "أولئك حيوانات بشرية، ليسوا جيران وليسوا أحدا يجب أن نصنع معه السلام، ليس لأننا لا نريد إنما لأنهم هم من لا يريدون".

جاء على صحيفة معاريف مقال محرّض على السلطة الفلسطينية، مدعيا: "إذا كنتم تريدون معرفة ما يتعلمه الطلاب الفلسطينيون، وماذا يُكتب عنا في الكتب التعليمية التابعة للسلطة الفلسطينية، بإمكانكم معرفة ذلك من خلال البحث الذي اعدّه المعهد الإسرائيلي IMPACT-SE الذي يتعقّب منذ سنوات طويلة مضامين الكتب التعليمية للسلطة الفلسطينية. يتبيّن أنه خلال السنوات الأخيرة طرأ تطرّف كبير في التحريض ضد الشعب اليهود وضد دولة إسرائيل في الكتب التعليمية للسلطة الفلسطينية".

وفي رصد صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي، طالب عضو "الكنيست" عن "الليكود" نير بركات في "فيسبوك"، بـ"دعم مقترح القانون الذي قدمته والسماح لكل مقاتل مُسرّح يحمل شهادة مقاتل الحصول على رخصة حيازة سلاح وتحييد كل مخرب. علينا أن نسمح للمواطنين بالدفاع عن أنفسهم والسماح بالاغتيال السريع لكل مخرب يحاول قتل اليهود".

وكتبت "معاريف"، "موظفو البلدية، بمرافقة قوات من الشرطة والجيش، تسللوا أمس فجرًا إلى بيت في الحي المقدسي (الشيخ جراح)، والذي استولت علية عائلة صالحية قبل سنوات، بشكل غير قانوني، قاموا بإخلاء افراد العائلة الذين تحصنوا هناك وهدموا المنزل، ١٨ معتقلا بشبهة الإخلال بالنظام، وفي اليسار غضبوا وصرحوا يجب وقف التطهير الإثني".

وتغنى عضو "الكنيست" المتطرف ايتمار بن غفير بهدم المنزل وسمى الخطوة بـ"استعراض سيادة"، وأنها "الخطوة الأولى ويجب الا تتوقف، وهناك عدد من المنازل التي يجب اخلاؤها ويجب التوضيح لعددٍ من المتسللين أنّ إسرائيل دولة قانون، وعلى الدولة أنّ تستعرض قدرتها على فرض السيادة أولا في القدس ومن غير المسموح لمنتهكي القانون بالسيطرة عليها".

قال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي عومير بارليف، أمس إنه سيسمح للمستوطنين باقتحام المسجد الاقصى، خلال شهر رمضان، وأضاف بارليف في تصريحات لاذاعة "١٠٣" الاسرائيلية بأن "اليهود سيكونون أحراراً في دخول الحرم القدس" مشيراً إلى ان هناك أستعدادات أمنية كبيرة لمنع أي تصعيد خلال الشهر المقبل.

اعتبرت رئيسة لجنة التربية والتعليم في الكنيست الإسرائيلية شارن هسكل، زيارة مدرسين فلسطينيين من أراضي الـ٤٨ لضريح الشهيد ياسر عرفات في رام الله، جريمة تستحق معاقبتهم. ودعت هسكل إلى معاقبة المدير وطاقم التدريس في المدرسة الشاملة القريبة من شفا عمرو الذين قاموا بالزيارة. وكان طاقم التدريس في المدرسة قد زار ضريح الشهيد ياسر عرفات والتقط صورة جماعية ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي. عضو الكنيست هسكل من حزب الأمل بعثت رسالة إلى وزيرة التربية والتعليم الإسرائيلية تطالبها باتخاذ إجراءات ضدهم ومعاقبتهم وقالت: "زيارة ضريح ياسر عرفات تعني دعم لرمز الكراهية لإسرائيل".

الفصل الثاني
إجراءات سلطات الاحتلال لدعم البناء الاستيطاني الاستعماري

المخططات الهيكلية المصادق عليها والمقدمة في النصف الأول من العام ٢٠٢٢

استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأداة التنظيمية كإحدى الأدوات الفاعلة لتنفيذ مشروعها الاستعماري في الأراضي الفلسطينية، سواء لمواصلة إقامة المستعمرات والكتل الاستعمارية الإسرائيلية وتوسيعها من جهة، أو لمواصلة عملية الخنق العمراني ضد البناء الفلسطيني في المناطق التي لا تزال خاضعة لسلطاتها التنظيمية من جهة أخرى.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً نشير الى أن سلطات الاحتلال تسوّق هذه الانتهاكات باعتبارها ممارسات ممشروعة تستند إلى القانون المحلي الذي كان نافذاً في الأراضي الفلسطينية عشية احتلالها (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ الصادر عام ١٩٦٦) دون أن يتطرق إلى الأمر العسكري (رقم ٤١٨ لعام ١٩٧٩) الذي عدل ذلك القانون إلى حد إفراغه من محتواه.

هكذا فإن البنية الهيكلية التي أوجدها الأمر العسكري المذكور وتعديلاته المتلاحقة أبقت على مسمى "مجلس التنظيم الأعلى" بعد أن خولت القائد العسكري الإسرائيلي صلاحية تشكيله من إسرائيليين (عساكر ومستعمرين طبعاً) ومنحت هذا المجلس سلطات اللجان المحلية والإقليمية، حتى بات الجهة الوحيدة المخولة بإصدار رخص البناء أو المصادقة على المخططات الهيكلية للقرى الفلسطينية. في الوقت ذاته، منحت المستعمرات الإسرائيلية صلاحيات اللجان المحلية وأوجدت لها لجاناً تنظيمية أخرى تتمتع بصلاحيات واسعة.

ولكي ندرك كيف يسير واقع التخطيط والبناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنتطرق بعجالة إلى اللجان المنبثقة عن مجلس التنظيم الأعلى هذا، والتي تتضافر جميعاً لتكريس الواقع الاستعماري الإسرائيلي على هذه الأرض:

- مجلس التنظيم الأعلى ويطلق عليه أيضاً (مكتب التنظيم الأعلى في يهودا والسامرة) وهو ينظر في المخططات الإقليمية الإسرائيلية، والمخططات الهيكلية للتجمعات الفلسطينية. وعن هذا المجلس تتفرع سبع لجان.
- (اللجنة الفرعية للاستيطان) وهي الأهم في رأينا، كونها منحت صلاحية مجلس التنظيم الأعلى فيما يتعلق بالمخططات التنظيمية الخاصة بالمستعمرات الإسرائيلية القائمة أو المخطط لها.
- (اللجنة الفرعية للمراقبة والتفتيش) التي تتولى مراقبة البناء من قبل الفلسطينيين وإصدار أوامر وقف البناء وأوامر الهدم النهائية.
- (اللجنة الفرعية للتخطيط والترخيص) التي تنظر في الاستئنافات المقدمة من الفلسطينيين أصحاب المباني المهددة بالهدم.
- أما اللجان الفرعية الأربع الأخرى فهي (اللجنة الفرعية لجودة البيئة)، (اللجنة الفرعية للطرق والسكك والمطارات)، (اللجنة الفرعية للمحاجر والكسارات) و(اللجنة الفرعية للاعتراضات).

مخططات البناء في النصف الأول من العام ٢٠٢٢:

عقدت اللجنة الفرعية للاستيطان على مدار النصف الأول من العام ٢٠٢٢ جلسة واحدة، نظرت خلالها في ١٢٣ من المخططات التنظيمية (إقليمية، وهيكلية وتفصيلية). تقديم هذه المخططات الاستعمارية كان يهدف إلى أخذ موافقة اللجنة على إيداعها أو على سريان نفاذها، وهي موافقة لم تبخل بها اللجنة في أكثر من ٩٨٪ من المخططات التي ناقشتها، وإن أبدت احياناً بعض الملاحظات الهامشية حول وجوب اتخاذ إجراء هنا أو تعديل طفيف هناك.

المخططات المذكورة اتخذت توزيعاً جيو-سياسياً ذا صبغة استراتيجية إذ تضمنت بناء أكثر من ٧٦٣٤ وحدة سكنية جديدة. بعضها جاء ضمن محيط المستعمرات القائمة، والبعض الآخر جاء ضمن أحياء أو مستعمرات جديدة.

ففي جلسة مجلس التخطيط الأعلى التابعة للإدارة المدنية للاحتلال جرى الموافقة على شرعنة ثلاث بؤر استعمارية غير قانونية بالأثر الرجعي وهي بؤر (متسبيه داني، متسبيه لاخيش، وعوز هإفيجون)؛ وجرى توسيع ضخم لمستعمرة الكناه في محافظة سلفيت بـ ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة. وكذلك توسعة لحجم مستعمرة دوليف غربي رام الله بـ ٤٥٤ وحدة سكنية. وجرى المصادقة على إضافة ١٥٦ وحدة سكنية في مستعمرة كريات أربع الملاصقة لمدينة الخليل. وكذلك المصادقة على إضافة ٣٣٢ دونما إلى المنطقة الصناعية بأرييل. وإضافة ١٠٦١ وحدة سكنية في مستعمرة بيتار عيليت غربي بيت لحم.

وقد صادقت سلطات الاحتلال على ٤٣ مخططا في الضفة الغربية بالإضافة إلى ثلاثة مخططات في مدينة القدس الشريف، وأودعت للمصادقة اللاحقة ٦٢ مخططاً في الضفة الغربية وأربعة مخططات في محافظة القدس، ولعل اللافت للانتباه هذه الموجة من التوسعة الاستعمارية تركيزها على تطوير البنية التحتية للمشروع الاستعماري في الضفة الغربية والقدس، سواء تلك التي تجري داخل المستعمرات، أو تلك التي تجري على أراضي المواطنين التي تمت السيطرة عليها ضمن الإجراءات المعروفة لدى سلطات الاحتلال.

المخططات الهيكلية المصادق عليها

المخططات الهيكلية المصادق عليها						
رقم المخطط	اسم (القرية، المدينة) العربية	اسم المستعمرة	عدد الوحدات	المساحة	المتصرف	إيضاحات
60/1134	طمون	بيكعوت	-	-	أملاك الغائبين	بركة مياه وشوارع
-	نحالين وبيت أمر	ألون شفوت	110	17.540 دونم	املاك الغائبين	منها ٤٠ سكن وتجاري ومباني عامة ورياضية ورفاهية وطرق
12\2\420	الخان الاحمر والطور	معاليه أدوميم	-	-	املاك الغائبين	ترخيص وتوسيع معهد ميشور أدوميم
11\123	مسحة	شاعري تكفا	-	546 متر	املاك الغائبين	مخزن وكراج سيارة
405\6\6\3	نحالين	ألون شفوت	60	6.83 دونم	املاك الغائبين	أبنية من ٦ و ٧ طوابق إضافية لشق طريقين
420\2\9	العيزرية	ميشور أدوميم	-	407.5 دونم	املاك الغائبين	تضم منطقة صناعية (٢٠٠الف م)، ومنشآت هندسية(١٣ الف م)، ومحلات ومكاتب تجارية(٣٨ الف م)، ومباني عامه (٤٦٠٠ م)
420\1\6\7\1	العيزرية	معاليه ادوميم	-	-	املاك الغائبين	تعديل وزيادة مساحة توسعية
410\5\79	الخضر	إفرات	4	500 متر	املاك الغائبين	وحدتين من طابقين
410\3\30	الخضر	إفرات	-	354 متر	أملاك الغائبين	زيادة مساحة توسعية
117\8\19	دير استيا	كرنيه شمرون	-	1.55	املاك الغائبين	مدرسة على ٣ طوابق
413\5\2	عرب الرشايدة	معاليه عاموس	-	-	-	محطة تنقية مياه
215\2\36	النبي صمويل	جفعات زئيف	2	638 متر	حاس املاك الغائبين	-
122\18	سنيريا	شاعري تكفا	3	593 متر	شركة يهودا والسامرة للاستثمار	وحدتين ومخزن
149\4\14	جيوس	تسوفيم	4	-	املاك الغائبين	وحدتين ومخزن وملجأ
4/300/58	الفارعة	-	-	-	-	-
2/5/413	عرب الرشايدة	معاليه عاموس	-	-	-	محطة تنقية مياه

المخططات الهيكلية المصادق عليها						
رقم المخطط	اسم (القرية، المدينة) العربية	اسم المستعمرة	عدد الوحدات	المساحة	المتصرف	إيضاحات
ب\1\521	جبل الخليل	نغوهوت	158	520.26	أملاك الغائبين	-
125\26	مسحة	الكناه	500	145.55	املاك الغائبين	-
170\4\8	سلفيت	ربابا	64	41.77	املاك الغائبين	بالاضافة لمؤسسات عامة
510\4\1	الخليل	كريات أربع	156	32.90	أملاك الغائبين	-
ب\1\521	جبل الخليل	نغوهوت	-	-	أملاك الغائبين	لأغراض توسعية
125\26	مسحه	الكناه	-	-	أملاك الغائبين	لأغراض توسعية
113\11\3	قلقيلية	كدوميم (حي تسوميت فرديم)	377		أملاك الغائبين	لإضافة أبنية تجارية وتربوية
927\6	حبله	افرايم	-		أملاك الغائبين	لفتح شارع إقليمي رقم ٥٥ في منطقة المشاتل في قضاء قلقيلية على أراضي قرية حبلة واستولى الشارع على ٣٩ قطعة أرض من ضمنها ٤ بشكل كامل.
212\2\1	بيت عور	مفوء حورون	250		أملاك الغائبين	بالاضافة لأبنية عامة وتجارية
410\5\66	بيت لحم	إفرات	73		أملاك الغائبين	-
120\1\4	دير استيا	عمونئيل	266		أملاك الغائبين	-
104\4\5	عرابه	-	-		أملاك الغائبين	القاضي بتحويل أراضي زراعية ومفتوحة إلى منطقة لإنشاء مضخات لمعالجة مياه
-	خاراس		1		أملاك الغائبين	-
51\101\2\1	برية القدس المطلة على البحر الميت	كريات نتافيم -	-		-	اقامة مبنى مكان مبنى قائم في المحمية الطبيعية قمران المقامة في برية القدس المطلة على البحر الميت
60\1	قريوت	-	-		أملاك الغائبين	منشأة مياه
51\17\6\1	عين الفشخة	-	-		-	مبنى ومحطة طاقة شمسية

المخططات الهيكلية المصادق عليها						
رقم المخطط	اسم (القرية، المدينة) العربية	اسم المستعمرة	عدد الوحدات	المساحة	المتصرف	إيضاحات
-	خربة المرد	'_	-	-	-	بركة لتجميع المياه
-	جبع	كوخاف هشاحر	48	17 دونم	-	اضافة الوحدات الاستعمارية على مباني قائمة
-	الاغوار	غتيت	-	-	-	تركيب مضخات لسحب المياه، ومحطة طاقة شمسية، بالاضافة الى زيادة طابق على أبنية قائمة
-	النبي موسى	-	-	-	-	اقامة محطة تنقية لمياه المجاري، بالاضافة الى توسيع على منشآت قائمة
201\2\44	اللبن الغربية	بيت أرييه	-	-	-	لأغراض توسعية لزيادة في التوسعة بنسبة ١٠٪ للوحدات الاستعمارية في المستعمرة
11\1\3\385	دير شرف		-	-	-	توسعة لقاعة المتحف المقاتل اليهودي
2\246	اللطرون	شفي شمرون	-	-	أملاك الغائبين	وحدات استعمارية
218\9	البيرة	-	58	10.18 دونم	أملاك الغائبين	أراضي المواطنين الفلسطينيين في مدينة البيرة
210\6\3\2	دير قديس	بيت إيل	-	8.221 دونم	أملاك الغائبين	بئر مياه، بهدف تجميع ٤٠٠ متر مياه.

المخططات الهيكلية المقترحة(المودعة)

المخططات الهيكلية المقترحة(المودعة)						
رقم المخطط	اسم (القرية، المدينة) العربية	اسم المستعمرة	عدد الوحدات	المساحة	المتصرف	إيضاحات
2022/01/02	أراضي من قرى(بيت نوبا وبيت سيرا وصفا وبلعين وغيرها)	موديعيم- مكابيم- رعوت	-	20.293	أملاك الغائبين	منطقة صناعية
5\3\130	سلفيت	أريئيل	-	584 متر	املاك الغائبين شركة أفنير – ملماد	تغيير مخطط من زراعي لشارع
20\9\3\121	سنيريا	أورنيت	-	-		توسيع مبنى قائم
242\1\4	كفر عقب	كوخاف يعقوب	-	توحيد 10 دونمات	أملاك الغائبين	أبنية تعليميه وطرق، وهذه الأراضي سبق أن تم مصادرتها في أوقات سابقة
210\6\3\3	دير قديس	موديعين عيليت	-	توحيد أراضي	أملاك الغائبين	أبنية عامة وتوسعة لأبنية قائمة
8\600	النبي موسى	مجلس اقليمي مغيلوت	-	-	أملاك الغائبين	بناء محطة كهرومغناطيسية
420\1\3\11\2	العيزرية	معاليه أدوميم	-	-	املاك الغائبين	لأغراض توسعية
420\1\3\11\3	العيزرية	معاليه أدوميم	-	10 دونم	املاك الغائبين	لأغراض توسعية
420\7\41\1	العيزرية	معاليه أدوميم	-	29.377	أملاك الغائبين	حي مكون من عدة وحدات استعمارية
158\2\7	كفر اللبد	افني حيفتس	-	-	أملاك الغائبين	تغيير استخدامات الارض
227\7\1	الخان الاحمر	كفار أدوميم	6	3.203	أملاك الغائبين	تغيير استخدامات الارض لبناء وحدات استعمارية
402\10	الخضر	نافيه دانيئيل	3	569 متر	املاك الغائبين الوكالة اليهودية	عدة طوابق
117\8\19	دير استيا	كرنيه شمرون	-	1.5	أملاك الغائبين	مبنى تجاري ومبنى عام
413\5\2	عرب الرشايدة	معاليه عاموس	-	25 دونم	املاك الغائبين	تغيير استخدامات الارض
410\3\28	الخضر	إفرات	2	463 متر	املاك الغائبين	-

المخططات الهيكلية المقترحة(المودعة)						
رقم المخطط	اسم (القرية، المدينة) العربية	اسم المستعمرة	عدد الوحدات	المساحة	المتصرف	إيضاحات
239\3	بيتللو	نتنئيل	-	9.5 دونم	أملاك الغائبين	فتح طريق ومباني عامة ومناطق أخرى يحدد مستقبلها لاحقا
407\2\5	بيت أمر	إفرات ومغدال عوز	-	36.5 دونم	املاك الغائبين	منطقة صناعية
410\5\70	ارطاس	غفعات هزيت	-	2.8 دونم	املاك الغائبين	منطقة مفتوحة ومتنزه
402\7	الخضر	نافيه دانيئيل	170	63 دونم	املاك الغائبين	وإضافة لذلك سيتم شق طرق وايجاد مناطق عامة ومناطق لبنى تحتية
117\8\19	دير استيا	كرنيه شمرون	-	2 دونم	املاك الغائبين	ابنية تجارية ومؤسسات عامة
158\2\7	كفر اللبد	أفني حيفتس	-	8 دونم	أملاك الغائبين	مناطق مفتوحة واستخدمات مستقبلية ومحطة تنقيه للمياه
411\1\1\1	عرب التعامرة	نكوديم	-	-	أملاك الغائبين	تغيير خطوط البناء
220/10/25	الجيب	غفعات زئيف	6	4.5	املاك الغائبين	-
240/2/4/1	جبع	غيفع بنيامين	47	-	املاك الغائبين	بناء قائم، بالاضافة الى بناء ٤٧ مخزن
125\13\3\1	مسحة	الكناه	-	33 دونم	أملاك الغائبين	(تغير استخدامات للأرض)، لبناء كنيس ورياض أطفال ومدرسة ونصف الاراضي لإقامة حي جديد.
235\2\5	راس كركر	تلمون	-	14.5	أملاك الغائبين	تغيير واجهات مباني
201\3\24	عابود	بيت أرييه	-	500 متر	أملاك الغائبين	مبنى جديد
410\05\76	الخضر	إفرات	4	-	أملاك الغائبين	-
6\1\1	كل الضفة الغربية	-	-	11 دونم	أملاك الغائبين	منشأت مياه فوق الأرض
420\1\4\11\2	العيزرية	معاليه أدوميم	1	490 متر	أملاك الغائبين	-
420\1\17	الخضر	إفرات	-	-	أملاك الغائبين	ترخيص مبنى قائم
234\1\3	الجانية	دولب	364	280.678	أملاك الغائبين	لأغراض توسعية، ومؤسسات عامة
225\2\4	دير دبوان	مخماس- حي متسفيه داني	114	150.595	أملاك الغائبين	ابنية عامة وطرق وغيرها

المخططات الهيكلية المقترحة(المودعة)

المخططات الهيكلية المقترحة(المودعة)						
رقم المخطط	اسم (القرية، المدينة) العربية	اسم المستعمرة	عدد الوحدات	المساحة	المتصرف	إيضاحات
205\2\2	جالود وترمسعيا	شافوت راحيل	534	357.90	أملاك الغائبين	وأبنية عامة وطرق
235\2\4\2	راس كركر	تلمون توسيع الحي الشمالي	168	103.784	أملاك الغائبين	وابنية عامة وزراعية وغابة
234\1	راس كركر	دولب	90	21.90	أملاك الغائبين	-
220\26\3	بيتونيا	غفعات زئيف	136	21.935	أملاك الغائبين	-
426\1\3\19	حوسان ونحالين	بيتار عيليت	1061	303.013	أملاك الغائبين	-
410\5\66	الخضر	إفرات - غعات هتمار	193	128.51	أملاك غائبين	-
410\5\52	الخضر	إفرات - غفعات دغان	-	6.130	املاك الغائبين	شركة بناء وتطوير واستثمار المساهمة المحدودة
120\7	دير استيا وإماتين	عمونئيل	-	320.17	املاك الغائبين	منطقة صناعية
407\3\1	بيت أمر	عوز فإيجون	-	290.66	أملاك الغائبين	مواقع سياحية وترفيه ومؤسسات تربوية
-	جيوس	تسوفيم غرب (مرحلة ب)	92	60.06	أملاك الغائبين	-
420\1\4\47	العيزرية	معاليه أدوميم	32	6.165	أملاك الغائبين	-
166\6\3	يعبد	طال مينشة	107	105.25	أملاك الغائبين	-
411\6\4\3	عرب التعامرة بيت لحم	نكوديم	32	9.031	أملاك الغائبين	-
130\ت\6\11	دير استيا وكفل حارث	أريئيل	-	324.770	أملاك الغائبين	توسيع منطقة صناعية
122\15	سنيريا	شعري تكفا	195	71.489	أملاك الغائبين	بالاضافة إلى مباني عامة

المخططات الهيكلية المقترحة(المودعة)						
رقم المخطط	اسم (القرية، المدينة) العربية	اسم المستعمرة	عدد الوحدات	المساحة	المتصرف	إيضاحات
166\5	برطعة	ريحان	-	47.778	أملاك الغائبين	منطقة تجارية ومحطة وقود ومباني عامة
125\25	مسحه	الكناه	351	112.14دونم	أملاك الغائبين	لأغراض توسعية
107\8	عزموط	ألون موريه	100	110.551دونم	أملاك الغائبين	لأغراض توسعية
401/4/1	الولجة	هارغيلة	560	294.787دونم	أملاك الغائبين	بالاضافة الى مباني عامه
220\10\16	الجيب	غفعات زئيف	29	-	أملاك الغائبين	-
171\16	أراضي من قرى (اسكاكا، والساوية، ويتما، واللبن الغربية)	رحاليم	212	547.74 دونم	أملاك الغائبين	بالاضافة الى أبنية عامه وتربوية وترفيهيه، وتخصيص أراضي للزراعة والصناعة ومواقع هندسية.
104\6	عرابة	مفوؤ دوتان	-	6.4 دونم	أملاك الغائبين	بهدف بناء وحدات مستقبلية
220\3\1	الجيب	غفعات زئيف	40	3.36 دونم	أملاك الغائبين	-
603\4	أريحا	فيرد يريحو	45	55.65 دونم	أملاك الغائبين	بالاضافة الى أبنية عامة وزراعية مستقبلية، وتطوير مستقبلي للمستعمرة
166\6\2	عانين ويعبد	حينيت	10	57.3 دونم	أملاك الغائبين	بالاضافة لأبنية عامة في المستعمرة لأغراض توسعية
218\19	البيرة	بيت ايل	58	10.23	أملاك الغائبين	بالاضافة الى أبنية عامة
405\6\6\2	نحالين	ألون شفوت	78	6.83	أملاك الغائبين	بالاضافة الى أبنية عامة
515\7	الظاهرية خربة زنوتا	طانة عومريم	68	26.208 دونم	أملاك الغائبين	بالاضافة الى أبنية عامة
113\13\3	كفر قدوم	كدوميم	368	152.84	أملاك الغائبين	وحدات استعمارية وأبنية عامه

ويأتي إنشاء المنشآت الرياضية وفق قرار حكومة الاحتلال ٣٧٩٠ القاضي بتخصيص ٢,١ مليارد دولار للمساعدة في تهويد القدس الشرقية في السنوات الخمس القادمة التي بدات من عام ٢٠١٨.

- تبرعت جمعيات يهودية في الولايات المتحدة مبلغ ٢ مليون دولار لتمويل "مخطط العمل الثقافي الداعم للطابع اليهودي" في مدينة القدس.
- خصصت بلدية القدس مبلغ ٩ مليون شيكل لبناء ١٢ غرفة صفية في مدرسة تقع في مستوطنة راموت وإضافة قسم في مدرسة في مستوطنة غيلو. كذلك تقرر تخصيص مبلغ ٣,٦ مليون شيكل لفتح ممرات لباب العامود ومتحف روكفلر والتلة الفرنسية بهدف تعزيز تعزيز تهويد المدينة.
- قررت بلدية القدس تخصيص مبلغ ٤٥٠ ألف شيكل لكنيس لليهود الأثيوبيين في مستوطنة نافيه يعقوب.
- قررت بلدية الاحتلال زيادة الإنارة في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية وتركيب كاميرات مراقبة فيها للتعزيز الردع وخلق نوع من الثقة في النفس في الشوارع اسرائيلية التي تزعزعت في الآونة الأخيرة. وتضم القائمة مستعمرات (بسجات زئيف ونافيه يعقوب وهتر حوماه وراموتورمات شلومو) ومفترقات الطرق.
- قررت بلدية الاحتلال إنشاء مواقع مراقبة ثابتة في أنحاء مختلفة من المدينة المحتلة.
- في إطار العمل على تهويد المدينة المقدسة، قررت بلدية الاحتلال تخصيص ١٠,٥ مليون شيكل لتنفيذ خطط خمسية للرفاهية والتشغيل في القدس الشرقية، التي توزع بالعادة على المستوطنين القاطنين في القدس الشرقية.
- أقرت اللجنة اللوائية في بلدية القدس تخصيص مبلغ يقدر ب ٨٣ مليون شيكل لتحسين البنية التحتية في شوارع القدس، فيما لا يعرف من هذا المبلغ ما هو مخصص للقدس الشرقية لكن اللجنة ذكرت أنه يتضمن شوارع في مستعمرة "بسجات زئيف"، " وقصر المندوب السامي" في جبل المكبر.
- في سياق استمرار العمل على تهويد المدينة قررت بلدية الاحتلال تخصيص ١٠ مليون شيقل لتوسيع شارع "بسجات زئيف".
- تخصيص ٢,٧ مليون شيقل لتحسين السير في شارع رقم ١ في شمال القدس المحتلة .

المشروع الاستعماري في المدينة المقدسة:

تهويد المدينة المقدسة

تتوقف هذه الجزئية من التقرير أمام مجموعة من القرارات والإجراءات الاحتلالية التي تستهدف المدينة المقدسة، ولعل أبرزها ما أبرمته بلدية الاحتلال في القدس وما يسمى بوزارة القدس والتراث في الشهور الماضية من اتفاقية لتنفيذ مجموعة من المشاريع في القدس الشرقية، تحت اسم وهمي هدفه التحايل وهو "تعزيز مسألة اندماج سكان شرقي المدينة في المجتمع" في نطاق تطبيق الخطة ٢٠١٨-٢٠٢٣، الذي جاء قرار الحكومة رقم ٣٧٩٠ الصادر بتاريخ ١٣ أيار ٢٠١٨ لكي يصادق على الخطة الخمسية، التي شملت هذه المرة عدة أمور جديدة من ضمنها تخطيط وتسجيل الأراضي، لكن الحقيقة أن إسقاطات سياسية ودبلوماسية تجري وراء خشبة مسرح الحدث منها ترسيخ السيادة الإسرائيلية وتعزيز "أسرلة" المدينة".

وليس خافياً على أحد، أن الأدوات التنموية والتخطيطية التي تتذرع بها سلطات الاحتلال ما هي إلا وسيلة للتسلل وإحكام القبضة على القدس، وهو ما أشارت إليه منظمة "عير عميم" اليسارية الإسرائيلية في تقرير صدر عام ٢٠١٤ أن سياسة التخطيط "الإسرائيلية" في القدس الشرقية منذ العام ١٩٦٧، نبعت إلى حد كبير، من التطلع نحو فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة، وكتحصيل حاصل أيضا، من السعي إلى المحافظة على أغلبية يهودية راسخة في المدينة.

وحول استخدام الأداة التخطيطية كوسيلة من أجل المحافظة على ميزان ديمغرافي مرغوب فيه نقلت عن مسؤول ملف القدس الشرقية في الحكومة في حينها ياكير سيغف في مقابلة صحافية "لن نسمح لسكان القدس الشرقية ببناء الحد الذي يحتاجون إليه من البيوت... لا أعتقد أن المهمة الأكثر أهمية هي حل ضائقة السكان (العرب) في القدس الشرقية... فنحن في المحصلة سننظر أيضا إلى الوضع الديمغرافي، لكي نتأكد بأننا لن نستيقظ بعد عشرين سنة لنرى أمامنا مدينة عربية".

أبرز قرارات بلدية القدس الاحتلالية فيما يخص تهويد المدينة:

- في محاولة من سلطات الاحتلال لترسيخ السيادة الإسرائيلية وتعزيز "أسرلة" المدينة المقدسة" وضعت ما يسمى بوزارة القدس والارث بالتعاون مع وزارة الثقافة والرياضة، مشاريع خاصة لاقامة منشآت رياضية في القدس الشرقية، المسماة بالمراكز الجماهيرية، التي ستبدأ في وادي قدوم الواقعة في راس العامود حيث ستبنى في الموقع البالغ مساحته ١٤ دونم قاعة رياضة بعد الظهر ومدرسة صباحا. وستضم المساحة المذكورة ملعب كرة سلة ومسارات مشاة وأندية لياقة بدنية، إضافة لمعلب كرة القدم الموجود أصلا في المدرسة.

- رفضت اللجنة اللوائية في بلدية الاحتلال في مدينة القدس الالتماس الذي قدمه أصحاب الارض الفلسطينيين والأوقاف بصفتها أحد المالكين للأرض، بخصوص مصادرة أرض خاصة يملكها الفلسطينيين لتحويلها لقاعدة للقطار الهوائي المزمع بناؤه في البلدة القديمة، وتقع الارض المصادرة التي تضم مقبرة اليوسفية في شمال شرق السور المحيط بالبلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة. يذكر أن الأرض كانت مؤجرة لبلدية القدس في العصور المختلفة ابتدءا من الحكم العثماني ومرورا بالبريطاني ومن ثم الأردني والإسرائيلي، الذي توقف عن دفع الايجار السنوي عام ٢٠١٨.

- أوصت "اللجنة المحلية للتخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، بالموافقة على بناء ٥٣٩ وحدة استعمارية في جبل أبو غنيم مستعمرة " هارحوما"، كذلك يتضمن المخطط شق شوارع جديدة وطريق للقطار الخفيف وأبنية عامة ومناطق تجارية.

- في السياق ذاته أوصت اللجنة ببناء حي جديد على أراضي الفلسطينيين من عام ١٩٦٧ قرب بيت صفافا تحت اسم "غفعات شاكيد" حيث من المقرر بناء ٤٧٨ وحدة استعمارية.

- وضع (المخطط ١٦٠٠\١٨\١٦) من قبل حارس أملاك الغائبين لتحويل أرض من زراعية إلى سكنية تمهيدا لبناء المزيد من الوحدات الاستعمارية للمستعمرين اليهود في القدس الشرقية.

- أودعت بلدية القدس المحتلة ثلاثة مخططات هيكلية عند "اللجنة اللوائية للتخطيط" والبناء حي استعماري يهودي جديد في جبل سكوبس الواقع في مدينة القدس، يقع في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وسميت الحي الاستعماري الجديد بـ "الحي الجامعي". ويمتد الحي الجديد من جبل سكوبس والجامعة العبرية حتى خط القطار الخفيف الواقع جزءا منه في حي الشيخ جراح. ويمتد الحي الاستعماري الجديد على ١٥٠ دونم سيطرت عليها سلطة الاحتلال في وقت مبكر من أواخر ستينيات القرن الماضي.

"وسيبنى في المكان ١٥٠٠ وحدة سكنية و ٢٠٠ غرف مما يسمى بالسكن المحمي و ٥٠٠ عرفة سكن جامعي، وسيبنى جزء من هذه الشقق في أبراج سكنية عالية الارتفاع. كما سيتضمن المشروع شق شوارع جديدة وبناء أبنية عامة.

من شأن المخطط المذكور، ومع المحاولات الجارية لطرد المواطنين الفلسطينيين من الشيخ جراح، وغيرها من المشاريع الحالية والمستقبلية تحويل الاحياء الفلسطينية إلى حارات صغيرة، تلفظ خارجها أي زيادات سكانية مستقبلية إلى الاحياء المحيطة بالقدس التي تعاني من فوضى شبه كاملة نظرا لغياب جهة مسؤولة عن تطبيق مختلف القوانين عليها".

المخططات الهيكلية المصادق عليها في مدينة القدس المحتلة

- قررت اللجنة اللوائية في بلدية القدس إقامة برج خليفة الإماراتي البالغ طوابقه ٤٠ طابقا. وقد اودع المخطط للموافقة عليه من قبل جهات الاختصاص، وتضم الخطة ٢٤٠ شقة وفندق، و ٩٠٠٠ متر تجاري ومبنى عام بمساحة ٥٠٠٠ متر، وذلك على مساحة تقدر بـ ٧ دونمات من اراضي الفلسطينيين المحتلة.
- المخطط الهيكلي ٥٠٣٦ ، القاضي بتحويل أراضي من قرية العيسوية في القدس المحتلة من أرض مفتوحة إلى محطة وقود، وموقع لخدمات تجارية، وتحديد أماكن للبناء وتخصيص طريق خاصة للوصول إلى المحطة.
- أقرت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية القدس إقرار مخطط لبناء ٩٠ ألف متر لإقامة مشاريع تجارية وورشات مهنية وصناعية خفيفة وقاعات أفراح ومقاهي وغيرها من وسائل الترفيه، في أراضي قرية العيسوية المطلة على شارع رقم ١ وعلى جدار الضم والتوسع العنصري من جهة الشرق.
- جرى توقيع اتفاق بين بلدية القدس وما يسمى بوزارة القدس والتراث اليهودي ببناء مركز للزوار وقاعات وكنيس ومحال لبيع التذكارات ومكتبة ومركز توجيه ومعهد أبحاث المقابر وموقع منظار في جبل الزيتون المطل على البلدة القديمة وكل القدس المحتلة.
- وضعت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية مخطط لبناء ٧٣٠ شقة سكنية في مستعمرة "بسجات زئيف" المقامة على أراضي الفلسطينيين في قرى الرام وحزما وبيت حنينا على مساحة تقدر بـ ٧٠ دونم. ويضم الحي الجديد ١٤ عمارة ذات ١٢ طابق لكل عمارة. وتضمن المخطط ٢١ ألف متر تجاري و ٤١ ألف متر لمؤسسات تعليمية ودينية وثقافية و١٦ دونم من الأرض كمنطقة مفتوحة.
- وافقت سلطة أراضي إسرائيل ووزارة السياحة على التقدم بمشروع لإقامة موقف حافلات عمومي تحت الأرض وذلك على مساحة ٢٥٠٠ متر من أراضي جبل المكبر في القدس الحتلة.
- قررت لجنة المحميات في بلدية الاحتلال بمدينة القدس المحتلة الإعلان عن حي الطور الفلسطيني منطقة محمية يمنع فيها البناء لأكثر من أربعة طوابق. ويجري الحديث عن ١٢٠ مبنى فلسطيني من ضمنها ١١ مبنى ذات طابع ديني ومؤسسة عامة.، بدعوى أن هذه الابنية تاريخية وأثرية بنيت قبل عام ١٩٦٧، كذلك ينص القرار على ضرورة أخذ موافقة اللجنة على أي طابق يضاف على المباني المذكورة، يذكر أن القانون الاسرائيلي الساري في إسرائيل يشير إلى أن مثل هذه الأوامر تسرى على الابنية التي تم بناؤها قبل عام ١٩٤٨، كما يشمل الامر قرية الطور المطلة على الخان الأحمر ولا يطل على المسجد الاقصى، القرار تم تحويله إلى لجنة التخطيط اللوائية للموافقة عليه.

إقامة مركز جديد لمؤتمرات البلدية فوق محطة الباصات بمساحة تصل إلى ٣ ألاف متر في التلة الفرنسية.

- تخصيص أرض لإقامة القرية التربوية في شرقي القدس بسبب النقص في الصفوف الدراسية في منطقة كفر عقب.
- أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلية إقامة مركز مؤتمرات يضم عدة أبنية بمنطقة الفنادق في التلة الفرنسية.
- حولت ما تسمى "سلطة الطبيعة" الإسرائيلية مدخل أراضي وادي الربابة إلى بؤرة استعمارية.
- أعلنت بلدية الاحتلال عن استخدام أراضي (٨٢,٥ دونم) مصادرة من قرى شمال القدس الشرقية المحتلة لصالح بناء بنى تحتية لمد القطار الخفيف الذي يربط القدس الغربية بمطار المدينة وبالمنطقة الصناعية قلنديا "عطروت".
- قررت بلدية القدس إنشاء مدرسة يهودية في منزل عائلة صالحية الذي تم إخلاؤه في حي الشيخ جراح، وطلبت من الجهات المختصة في البلدية إعداد المخططات الهندسية للمدرسة المذكورة.
- بمناسبة يوم القدس قررت حكومة الاحتلال الاسرائيلية صرف مبلغ ٣٠ مليون شيكل لبلدية الاحتلال، ومن ضمنها مسيرة الاعلام التي تقدر تكاليفها بأكثر من ٣ ملايين شيكل.

- أقرت بلدية الاحتلال مخطط جديد على أراضي بيت جالا المحتلة منذ عام ١٩٦٧، في إطار ما يسمى "إخلاء وبناء " يتم خلالها بناء ٤ أبراج سكنية اثنين منهما يصلان إلى ٣٥ طابق والاثنان الآخران ١٧ طابق لكل منهما. وتضم الأبراج الاربعة ٨٠٠ وحدة سكنية وأبنية عامة تبلغ مساحتها ٢٢٠٠ متر في الابراج نفسها.

أبرز قرارات الأجسام الاحتلالية الإسرائيلية بخصوص مدينة القدس

- إقرار مخطط لفيئ الذي سينفذ من عام (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦)، الهادف إلى تعزيز المدينة انتاجاً ونماءً دائماً وبعيد المدى، في المجال المساهم في تطوير المدينة من الناحية الاقتصادية حيث سيخصص في هذا المجال ٧٥٠ مليون و٥٠٠ ألف شيكل، لتطوير الاكاديميا والسياحة وفق اتفاقية "أبراهام" وتعزيز مكانة القدس كعاصمة نظام الحكم والمركز الاقتصادي للإحتلال، وايجاد قرية حكومة الاحتلال (مسكن الحكومة) ونقل كليات عسكرية إلى مدينة القدس.
- تخصيص ١٦ مليون شيقل لأعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، للتنقيب وتطوير الاماكن الأثرية والارث اليهودي في منطقة القدس القديمة "مدينة داوود" [سلوان]. [خطة شالم تتعلق بتطوير ما يسمى بالأثار العتيقة المتعلقة بما يسمى بالأرث اليهودي مع التركيز على كونها مركز وطني وديني وتاريخي لليهود. وسوف تجري حفريات وأعمال في سلوان في بوابة بن هينوم وسفوح جبل صهيون والعين وايجاد مسار راجل لما يسمى بمسار الهيكل واجراء حفريات في منطقة كيدم ونفق عوفل]
- تخصيص ٢٠ مليون شيقل للمحافظة على الأشجار التاريخية في بيت رؤساء إسرائيل وتعميق النشاط الثقافي والتربوي للبحث ودراسة المجموعات اليهودية في الشرق الأوسط.
- الموافقة على المخطط الشامل للبنى التحتية في مجال الطاقة وصرف ٢٩,٥ مليون شيقل من عام (٢٠٢٢-٢٠٢٥).
- دعم بلدية القدس من أجل إعداد مخطط هيكلي للقمامة ومعالجتها وايجاد أماكن لتقليل الانبعاثات الغازية الناتجة عن ذلك.
- التسريع بمخطط الشوارع في شرقي القدس بتخصيص ٥٠ مليون شيقل لايجاد البنى التحتية للقطارات والدراجات النارية ومشاريع المواصلات العامة التي ستصل كلفتها إلى ٣٠٠ مليون شيقل.
- إضافة الميزانيات المطلوبة لبناء الكنيس "مفخرة إسرائيل" في الحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس.

الفصل الثالث
إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي

استمرار السيطرة على أراضي الضفة الغربية

منذ احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ استولى الاحتلال الإسرائيلي على ٢٣٨٠ كم٢ بما فيها التوسع الاستعماري والذي لم يتوقف إلى يومنا هذا واتخذ شكلا آخر.

اقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية ٣٤٣ مستعمرة وبؤرة استعمارية، تعترف سلطات الاحتلال رسميا بنحو ١٧٦ مستعمرة ويشمل ذلك المستعمرات التي أنشأتها في القدس الشرقية، وهناك ١٧٦ بؤرة استعمارية لا تحظي باعتراف رسمي من حكومة الاحتلال.

كما اقامت سلطات الاحتلال ١٤٤ موقعا آخر، كمناطق صناعية ٢٥، ومواقع عسكرية ٩٤، ومواقع خدماتية وسياحية ٢٥ موقعا لخدمة مشروعها الاستعماري.

مثال ذلك: مخطط رقم ٤/٢/٢٢٥ لشرعنة بؤرة متسبيه داني التي اقيمت شرقي رام الله عام ١٩٩٩ على اراضي ذات ملكية خاصة وتجنباً لاعلان اقامة مستعمرة جديدة تم اعتبارها حي من احياء مستعمرة معالي مخماس.

استمرار السيطرة على أراضي الضفة الغربية

منذ احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ استولى الاحتلال الإسرائيلي على ٢٣٨٠ كم٢ بما فيها التوسع الاستعماري والذي لم يتوقف إلى يومنا هذا واتخذ شكلا آخر.

اقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية ٣٤٣ مستعمرة وبؤرة استعمارية، تعترف سلطات الاحتلال رسميا بنحو ١٧٦ مستعمرة ويشمل ذلك المستعمرات التي أنشأتها في القدس الاحتلال.

كما اقامت سلطات الاحتلال ١٤٤ موقعا آخر، كمناطق صناعية ٢٥، ومواقع عسكرية ٩٤، ومواقع خدماتية وسياحية ٢٥ موقعا لخدمة مشروعها الاستعماري.

مثال ذلك: مخطط رقم ٤/٢/٢٢٥ لشرعنة بؤرة متسبيه داني التي اقيمت شرقي رام الله عام ١٩٩٩ على اراضي ذات ملكية خاصة وتجنباً لاعلان اقامة مستعمرة جديدة تم اعتبارها حي من احياء مستعمرة معالي مخماس.

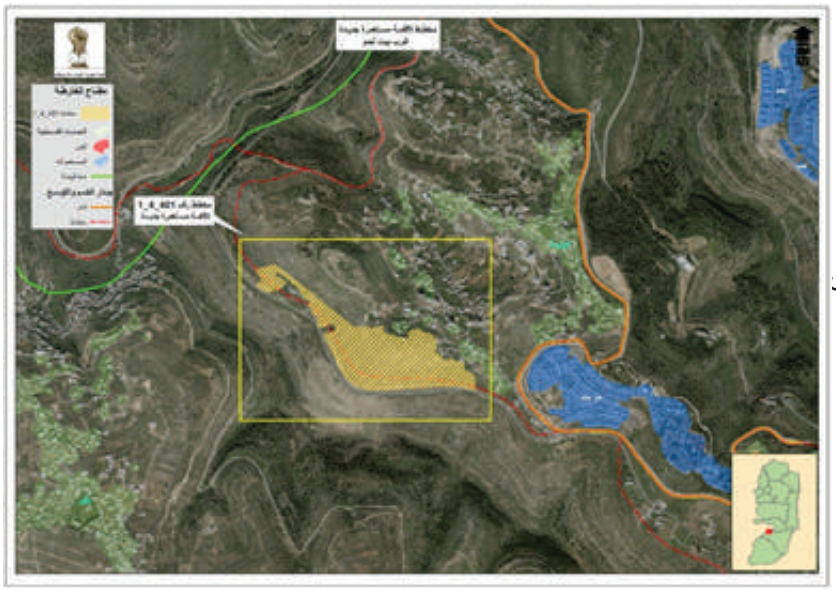

البيئة القسرية: أحد تجليات جريمة التهجير القسري

إضاءة قانونية

يوجد إجماع بين فقهاء القانون الدولي على تصنيف جريمة التهجير القسري (forcible transfer) من حيث المبدأ بما تعنيه من تهجير او إبعاد (deportation) لشخص أو أكثر، لدولة أخرى أو مكان آخر، كجريمة حرب، رغم أن البعض منهم رأى في هذا الانتهاك الجسيم لقواعد القانون الدولي الانساني جريمة ضد الانسانية لاحتوائها في الغالب على تدمير أو مصادرة للممتلكات بشكل واسع لا تبرره الضرورة العسكرية . وقد افرد القانون الدولي الانساني تقنينا واضحا لهذه الجريمة حمل النص التالي:

"يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دواعيه" .

تنفيذ جريمة التهجير القسري لا يأخذ بالضرورة شكل العنف المباشر، فقد حددت الغرفة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ان مصطلح "قسري" يمكن ان يشمل القوة المادية، بالاضافة الى التهديد باستخدام القوة، أو الإكراه الناتج عن الخوف من استخدام العنف، الإجبار، الاعتقال، القمع النفسي، او اساءة استخدام القوة، او فعل الاستفادة من البيئة القسرية.

وأوضحت ذات الغرفة بان معيار القسر هنا هو غياب الاختيار الحر للضحية. وعليه فان موافقة اشخاص على التهجير أو حتى مطالبتهم به يجب ان تأتي نتاج اراداتهم الفردية الحرة وان يتم تقديرها في ضوء الظروف المحيطة بكل حالة. كذلك فان تدخل المؤسسات غير الحكومية لتسهيل التهجير او توقيع اتفاقيات بين الاطراف السياسة او العسكرية او اي ممثلين عن اطراف النزاع لا يضفي اية صبغة قانونية على هذا التهجير اللاقانوني، لان موافقة الافراد الحرة هي المعيار هنا .

التهجير القسري في مسافر يطا

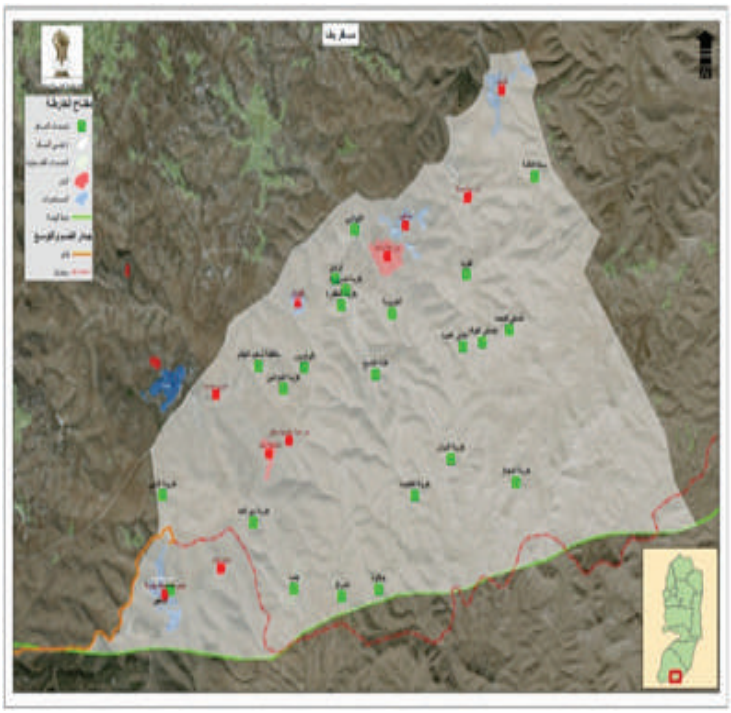

المسافر هي المنطقة الواقعة الى الجنوب من مدينة يطا ما بين الشارع الالتفافي ٣١٧ إلى خط الاخضر من الجنوب و تتداخل أراضيها مع أراضي عام ١٩٤٨. منطقة مسافر يطا تقع تحت الاحتلال الاسرائيلي بالكامل وهي مصنفة لدى الاحتلال على انها مناطق (ج). (انظر الخريطة لجانبية ١).

- تبلغ مساحة مسافر يطا ٥٧ الف دونم.
- تتكون المسافر من ٢٣ خِربة وقرية ما بين أهالي يطا والبدو الذين هُجروا من مناطق بئر السبع و النقب.
- اقام المستعمرين ١٠ مستعمرات وبؤر في اراضي مسافر يطا.

منطقة إطلاق نار ٩١٨ (مسافر يطا*)

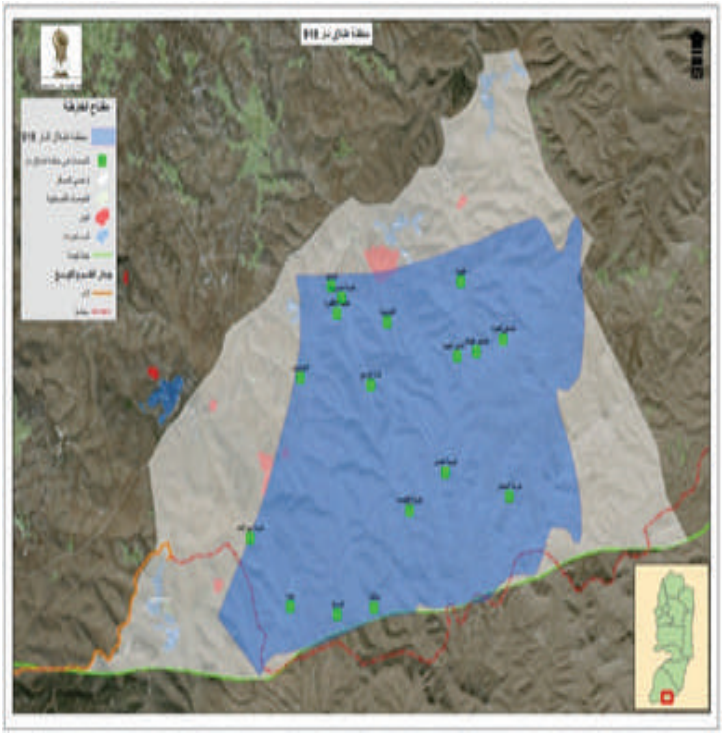

تقع التجمعات المهددة بالتهجير القسري جنوبي مدينة الخليل الى الجنوب الشرقي من يطا في منطقة تم اعلانها منطقة اطلاق نار رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٥ على مساحة ٣٢ الف دونم من مسافر يطا واجرى عليها تعديلات في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٢ ولا يستخدم لاغراض التدريب العسكري سوى ٣٪ من مجمل المساحة المعلنة (انظر الخريطة الجانبية ٢).

يوجد فيها ١٧ تجمع فلسطيني معظمها موجود قبل احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ وهي (جنبا، المركز، حلاوة، خربة الفخيت، خربة التبانة، خربة المجاز، صفي الفوقا، صفي التحتا، مغاير العبيد، طوبة، خلة الضبع، الخروبة، خربة المفقرة، خربة صرورة، الركيز، بير العد).

خلال شهرَي تشرين الأوّل وتشرين الثاني من العالم ١٩٩٩ هجر جيش الاحتلال نحو ٧٠٠ مواطن بالقوة من سكّان ١٢ قرية وخربة (الركيز، المفقرة، خلة الضبع، صفي الفوقا، صفي التحتا، الحلاوة، مغاير العبيد، المركز، المجاز ، جنبا، الفخيت، طوبا) المنتشرة في هذه المنطقة واصدرت حوالي ٣٥٨ اخطار هدم، لأجل طرد السكّان تذرّعت السّلطات بالحجّة الواهية "السّكن بشكل غير قانونيّ في منطقة إطلاق نار"، بذلك تجاهلت السّلطات أنّ هؤلاء السكّان أقاموا في المنطقة لسنين طويلة قبل الاحتلال وبعده بعِلم الجهات الرسميّات كلّها. علاوة على ذلك تتعارض هذه الحجّة مع أمر الإغلاق إذ ينصّ هذا على أنّ الأمر لا يسري على سكّان المنطقة المغلقة، و لكن عاد السكان بعد أربعه أشهر من التهجير بفعل عدم قبولهم للقرار و بموجب التماس قدم للمحكمة (٥١٧/٠٠). وهذا القرار سمح للسكان بالعودة و السكن المؤقت في خِربهم، و حاولت الادارة المدنية فتح قنوات تواصل مع السكان من أجل نقلهم إلأى أمكان أخرى الا أن السكان رفضوا الاقتراح و بقوا في منازلهم وأرضهم التي يمتلكونها و من ثم توقفت الوساطات عام ٢٠٠٥.

قدم التماس للمحكمة العليا الاسرائيلية عام ٢٠١٢ وشمل ثماني تجمعات (خربة التبان، صفي الفوقا، صفي التحتا، الحلاوة، المركز، المجاز ، جنبا، الفخيت). وقد رفضت محكمة الاحتلال كافة الالتماسات التي قدمت من أجل السماح للسكان بالمكوث الدائم على ارضهم و في منازلهم . وبذلك تسارعت وتيرة الهدم في هذه المنطقة منذ العام ٢٠١٦. وقد عقدت سلسلة من الجلسات في المحاكم الاسرائيلية (٢٤-٢-٢٠٢١، ١٥-٣-٢٠٢٢،١٠-٨-٢٠٢٠ ١١-١-٢٠١٧)، و كان قرار ما يسمى بمحكمة العدل العليا الاسرائيلية الاخير بتاريخ ٥ أيار ٢٠٢٢ بتهجير هذه الخِرب الثمانية و التي اصبح عدد سكانها اليوم أكثر من ٢٠٠٠ شخص.

المخاطر الناجمة عن تهجير سكان مسافر يطا:

أولا: فصل منطقة المسافر (المنطقة الواقعه الى الجنوب من الشارع الالتفافي ٣١٧) وأخلاء السكان سوف يسهل عملية الاستيطان وبناء سلسلة من المستوطنات شبيهه بمستوطنات غوش عتصوين، ارئيل و معالي أدوميم وربطها بشبكة من طرق وبنية التحتية مع الجنوب مع تل عراد و بئر السبع، وهذه العملية سوف تشكل تطهي عرقي للسكان الفلسطينين في تلك النطقة.

ثانيا: طمس الموروث الثقافي الفلسطيني في تلك المنطة و الذي يعتبر فريدا من نوعه و من السهولة تسجيلة على قائمة الموروث العالمي لدى منظمة اليونسكو. و نخص بالذكر مئات الكهوف الرومانية التي لا يزال السكان يقطنوها. و اذا ما تم التهجير فإن هذا سوف يسهل على الاحتلال بناء رواية توراتية مزعومة عن المنطقة.

ثالثا: إن قرار الاخلاء هذا سوف يؤثر على مصدر رزق مئات العائلات التي تعتاش على تربية الماشية و الزراعه و الذي يعتبر سر صمودهم و سوف يتحولون الى عمالة رخيصة في سو العمل الاسرائيلي وبالتالي يؤثر على روح صمودهم الذي هو سر بقاء الفلسطيني على أرضه.

التهجير القسري في خربة ابزيق في محافظة طوباس

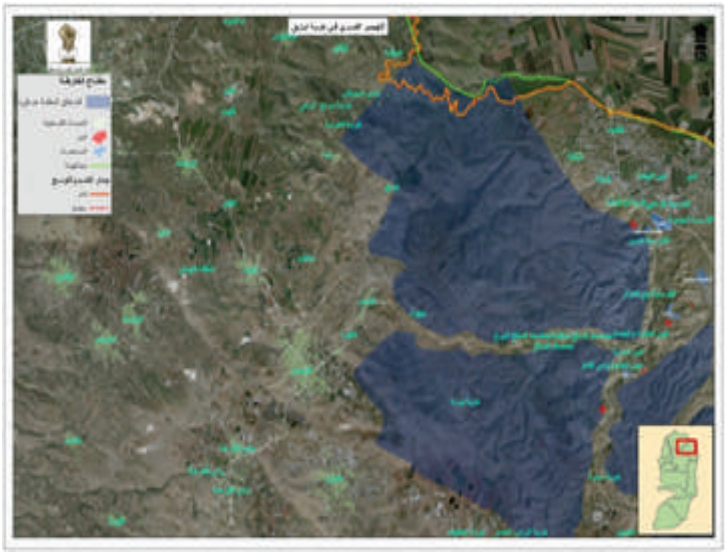

- تتعرض خربة ابزيق في محافظة طوباس في الشهور الماضية إلى حملة ممنهجة لتهجير السكان وتدمير ممتلكاتها من قبل آليات الاحتلال استهدف هذا النوع من الإجراءات الأراضي الزراعية وخيام الأهالي في المنطقة بحجة قيام الاحتلال بإجراء تدريبات عسكرية .

- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٥ رفضت محكمة الاحتلال التماسا تقدم به سكان الخربة لمنع تهجيرهم وترحيلهم عن أراضيهم، ويعني رفض المحكمة لهذا الالتماس هو بداية الخطر بتهجير ٢١٠ شخصاً من أراضيهم.

- المنطقة تشهد تدريبات عسكرية وعمليات تدمير لمنشآت الاهالي بشكل مستمر منذ سنوات، في سياسة تهجير قسري واضحة تهدف الى اقتلاع المواطنين من اراضيهم ومصادرة املاكهم.

- يذكر بأن خربة ابزيق يبلغ عدد سكانها ٢١٠ نسمة ومساحتها ٤٦ الف دونم.

- تقع خربة ابزيق في الشمال الشرقي من محافظة طوباس ويتواجد السكان في هذه الخربة قبل العام ١٩٦٧، في العام ١٩٦٧ اعلنت سلطات الاحتلال ٧٣ الف دونم مناطق مغلقة عسكريا رقم ٩٠٠ ويعيش في الخرابة ١٨٠ شخص منهم ٤٦ شخص تتواجد مساكنهم في منطقة اطلاق النار.

- تستخدم مناطق الاغلاق العسكري كذريعة امنية ولكن لاحقا يسمح للمستعمرين «المستوطنين» في اقامة البؤر والزراعة فيها مثال ذلك اقام المستعرين بؤرة في نفس المنطقة التي يريد الاحتلال تهجيرها وهي بؤرة شيرات هسفيم.

- وللعلم، فقد أنشأت قوات الاحتلال بؤرة استعمارية في العام ٢٠١٦ في نفس منطقة إطلاق النار التي يتعرض الفلسطينيين فيها لخطر التهجير القسري.

البؤر الاستعمارية التي اقيمت في النصف الأول من العام ٢٠٢٢

بلغ عدد البؤر الاستعمارية التي أنشأها مستعمرون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحتى لحظة كتابة هذا التقرير ما مجموعه ١٧٦ بؤرة استعمارية، هذه البؤر هي في الواقع، أنوية لمستعمرات جديدة. البعض منها يبدأ على شكل خيمة أو عدد من الخيام، والبعض يبدأ بكرفان أو مبنى متنقل (كرفان أو مركبة تجارية مغلقة) أو كوخ من الخشب والواح الصاج، أو قد تتخذ غطاء الزراعة. ووفقا للسيناريو المعروف فانه بعد التواجد المادي للمستعمرين في الموقع الجديد يأتي دور موقع الحراسة، وتتتبعه بعد ذلك مواقع السكن، ثم الربط بالخدمات الأساسية. ولعل اللافت في ما حدث هذا العام التوصية التي خرجت من نائبة المستشارة القانونية لحكومة الاحتلال بمد شبكة الكهرباء للبؤر الاستعمارية التي تدعي حكومة الاحتلال الإسرائيلية نفسها أنها "غير شرعية". وتضمن القرار المستعمرات المقامة على ما يسمى "أراضي دولة" فقط، التي تمر بمرحلة من الترتيب المستقبلي لتصبح مستعمرة شرعية. ولا يشمل القرار تلك البؤر المقامة على أراضي الفلسطينيين الخاصة، كتحايل على إجراءات تتطلبها عملية شرعنة البؤر الاستعمارية التي تتنكر لها حكومة الاحتلال في العلن، وتدعمها في الخفاء، وكذلك، لم تنسى الكنيست هذا الموضوع، فقد تم اقتراح قانون جديد حمل في طياته ضرورة تقديم الخدمات البلدية مثل الماء والكهرباء وبقية الخدمات للبؤر الاستعمارية.

استراتيجية إنشاء البؤر تم اعتمادها في الواقع لتجنب الحكومة الإسرائيلية الانتقادات الدولية فيما لو أنها قامت بالإعلان عن بناء مستعمرة جديدة كما تقضي الاجراءات اللازمة لإقامة أية مستعمرة جديدة . ويوفر لهذه الحكومة هامشا يمكن من خلاله نفي تورطها في هذا الانتهاك، علما أن ربط أية بؤرة بالماء أو الكهرباء أو فتح شارع لها يتطلب الحصول على موافقة الجهات الرسمية في سلطة الاحتلال. والأهم ان توفير الحراسة من قبل الجيش لهذة البؤرة يعني بالضرورة، أن وزير الامن الاسرائيلي على علم بذلك وأن توفير الحراسة لها يعني منح موافقته الضمنية لما يجري.

في النصف الأول من العام ٢٠٢٢ أقام مستعمرون خمس بؤر استعارية على أراضي المواطنين، في محافظات رام الله ونابلس وسلفيت، يستعرض القسم اللاحق كل هذه البؤر مرفقة بالصور.

البؤر الاستعمارية التي تم إنشاؤها خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢

البؤرة الاستعمارية مزرعة ريمونيم

أقيمت هذه البؤرة في شهر كانون الثاني من العام ٢٠٢٢ على أراضي قرية دير جرير في محافظة رام الله بالقرب من طريق المعرجات في منطقة وقف إطلاق نار ٩٠٦، تتكون من حظيرة أغنام وخيام وهي تابعة لبؤرة زراعية أخرى "مزرعة نيريس" المقامة على أراضي قرية الطيبة في محافظة رام الله.

البؤرة الاستعمارية مزرعة لإيتامار كوهين

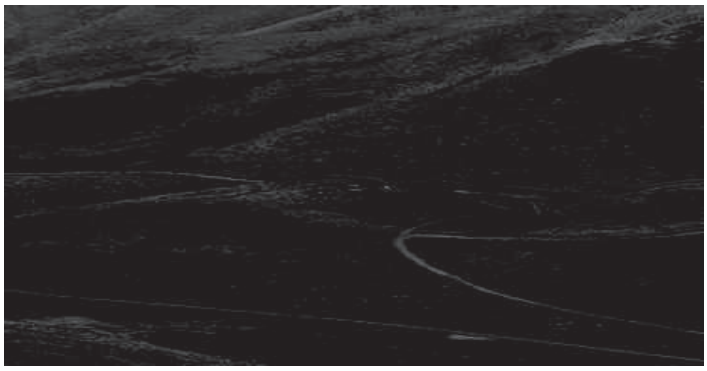

أقيمت هذه البؤرة في شهر آذار من العام ٢٠٢٢ على أراضي قرية يانون في محافظة نابلس تتكون من حضيرة اغنام وخيام وشاحنة متنقلة وهي تابعة لبؤرة زراعية أخرى "مزرعة ايتمار ٥٧٣" المقامة على أراضي يانون في محافظة نابلس.

البؤرة الاستعمارية مزرعة بدوئيل

أقيمت هذه البؤرة في شهر نيسان من العام ٢٠٢٢ على أراضي قرية كفر الديك في محافظة سلفت بالقرب من مستعمرة بدوئيل، تتكون من حظيرة أغنام ومجموعة من الكرفانات وشاحنة.

البؤرة الاستعمارية مزرعة يتسهار

أقيمت هذه البؤرة في شهر أيار من العام ٢٠٢٢ على أراضي قرية بورين في محافظة نابلس بالقرب من مستعمرة يتسهار، تتكون من حظيرة أغنام وخيمة.

البؤرة الاستعمارية غرب بؤرة أحيا

أقيمت هذه البؤرة في شهر أيار من العام ٢٠٢٢ على أراضي قرية جالود في محافظة نابلس تتكون من مجموعة من الكرفانات ونقاط حراسة، وهي تقع بالقرب من بؤرة أحيا.

البؤرة الاستعمارية غرب بؤرة أحيا

أقيمت هذه البؤرة في شهر أيار من العام ٢٠٢٢ على أراضي قرية جالود في محافظة نابلس تتكون من مجموعة من الكرفانات ونقاط حراسة، وهي تقع بالقرب من بؤرة أحيا.

نزع الملكية «مصادرة الأراضي» خلال الفترة التي يغطيها التقرير

خلال الفترة التي يرصدها التقرير صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه ٢٢,٣٩٤ دونماً (الدونم ١٠٠٠ متر مربع) تحت مسميات مختلفة (إعلان محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد).

- **أوامر إعلان المحميات الطبيعية**

بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٠ وقع رئيس الادارة المدنية وبموافقة وزير دفاع الاحتلال في الضفة الغربية أمر يقض بإعلان ٢١,٩٥٩ دونما كمحمية طبيعة من أراضي محافظتي القدس واريحا.

تعتبر هذه المصادرة أكبر عملية مصادرة منذ العام ١٩٩٧ والتي أطلق عليها "ناحل اوغ" وادي مكلك حوالي ٦,٢٨٠ دونما منها هي اراضي خاصة.

معنى ذلك الاعلان هو اضافة قيود قانونية على استخدامات الاراضي والتخطيط والبناء وبالتالي لا يمكن لاصحاب الاراضي الزراعة في هذه الاراضي المعلنة او الرعي او البناء فيها وهذه المسألة لا تتعلق في الحفاظ على الاراضي ولكن تعتبر احد الأدوات الرئيسية لدى الاحتلال في الاستيلاء والسيطرة على هذه الأراضي.

يأتي هذا الاعلان بعد ان اعلن نفتالي بينيت عام ٢٠٢٠ عندما كان وزيرا للامن عن مخطط إعلان سبع محميات طبيعية اعلن منها ثلاث في العام ٢٠٢٠ على مساحة ١١ الف دونم وقال "اليوم نعطي قوة كبيرة إلى أرض إسرائيل ونواصل تطوير المستوطنات وتوسيعها في المنطقة (ج). بالأفعال، وسوف نوسع المواقع الموجودة ونفتح أماكن جديدة أيضًا. وتابع قائلا" أدعو جميع مواطني إسرائيل للقدوم للضفة الغربية لاستمرار المشروع الصهيوني ".

منذ احتلال الضفة الغربية اعلنت سلطات الاحتلال حوالي ٥٠ محمية طبيعية على مساحة ٣٧٤ الف دونم منها ٣٣٠ الف دونم في مناطق C والتي تمثل حوالي ١٠٪ من مناطق C.

- **أوامر الاستملاك**

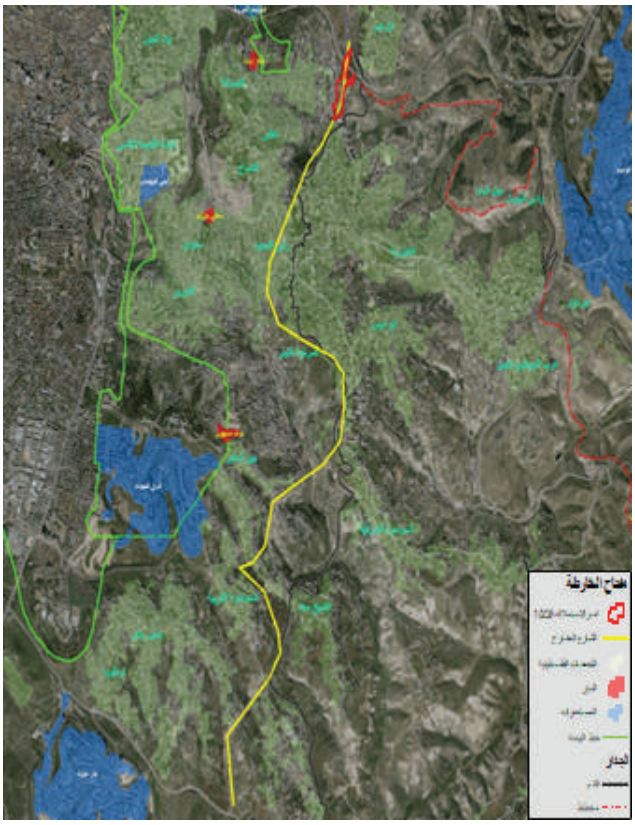

خلال الفترة التي يغطيها التقرير صادرت سلطات الاحتلال ٥٩,٥٨١ دونماً من خلال أمري استملاك، وكان الهدف منها الاستيلاء على مساحات من الأراضي الفلسطينية الخاصة بهدف تطوير المشروع الاستعماري التهويدي في القدس من أجل شق طرق تصل المستعمرات الإسرائيلية وتسهل حركة انتقال المستعمرين الإسرائيليين في بقية أنحاء الضفة الغربية تقطيعا للحيز الفلسطيني وخنقا لأي تطور أو توسع عمراني مستقبلي للفلسطينيين.

من هذه الأوامر أمر استملاك رقم ٢٢/١/ه (انظر الخريطة الجانبية) والذي صدر بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٢ والذي يقضي بمصادرة ٥٤,٦٢٧ دونم من اراضي الطور في القدس لتطوير الشارع الدائري الشرقي من مدينة القدس. والهدف من هذا الشارع هو ربط المستعمرات الاسرائيلية بشبكة الطرق الدائرة حول مدينة القدس وربط المستعمرات في جنوب المدينة وتسريع وتيرة التنمية هناك ولن يتمكن الفلسطينيون الذين تم مصادرة أراضيهم من سكان الضفة الغربية من استخدامه نهائيا.

وكذلك في نابلس من خلال الأمر الذي حمل رقم ٢/٢٢/ه الذي يستهدف ٤,٩٥٤ دونم من أراضي المواطنين في قرية مجدل بني فاضل في محافظة نابلس.

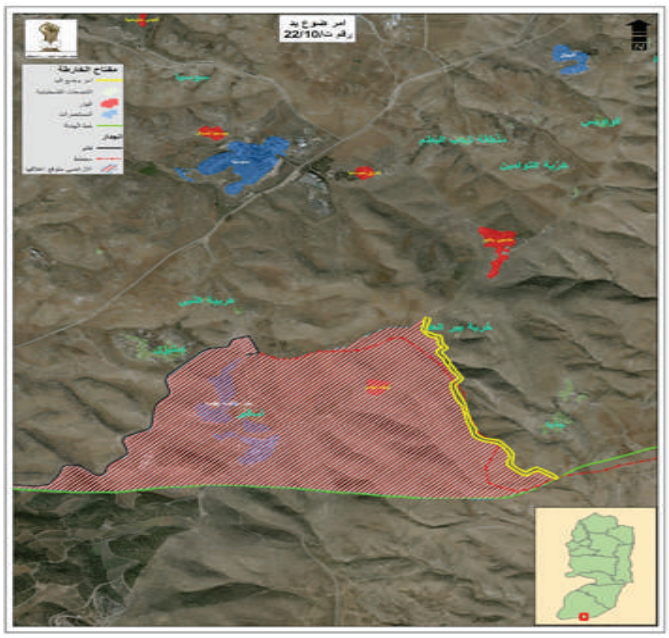

أوامر وضع اليد

هي احدى اليات السيطرة الاسرائيلية على الأراضي الفلسطينية الخاصة، سواء لتخصيصها لخدمة المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، أو لممارسة الخنق العمراني للتجمعات الفلسطينية أو لحرمان الفلسطينيين من القدرة على استغلال مواردهم الطبيعية ومصادر رزقهم.

وعلى الرغم من أن أمر وضع اليد الذي يصدره القائد العسكري يسري لمدة زمنية محدودة – في العادة سنة أو سنتين – إلا أنه في الواقع يتم تجديد هذه النوع من الأوامر عند انتهائها والقليل من أوامر التجديد يجري نشرها. وفي هذا الإطار قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية في نفس الفترة بإصدار ٣ أوامر وضع يد على مساحة ٣٧٥,٤ دونم تحت مسمى اغراض أمنية.

من الأمثلة على هذه الأوامر التي صدرت امر وضع يد رقم ت/١٠/٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٨ على ٩٥ دونم من اراضي محافظة الخليل والذي يهدف اقامة طريق وجدار وعزل ٥ الاف دونم من اراضي المواطنين تمهيدا لسيطرة المستعمرين عليها. (انظر الخريطة الجانبية)

الفصل الرابع
إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية

إخطارات الهدم في الضفة الغربية خلال فترة التقرير

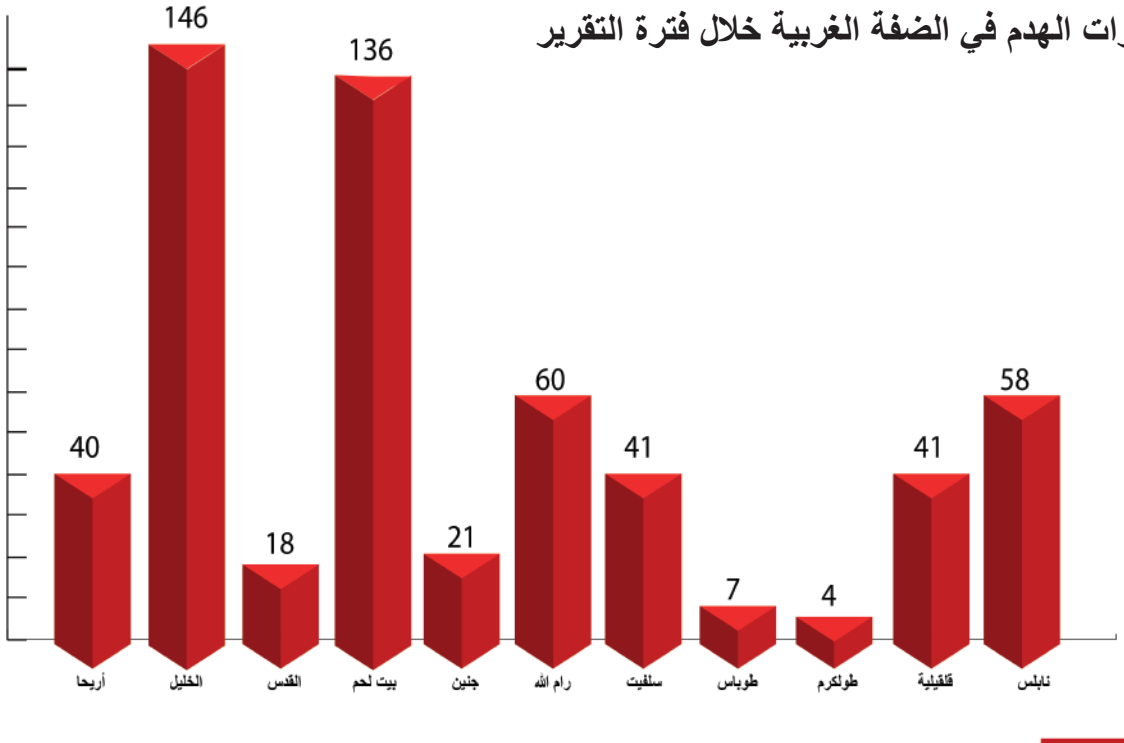

في النصف الأول من العام ٢٠٢٢ أصدرت سلطات الاسرائيلي ٥٧٢ اخطارا لهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص. تركز معظم هذه الإخطارات في محافظتي الخليل (١٤٦ إخطاراً) ومحافظة بيت لحم (١٣٦ إخطاراً).

تعتبر إخطارات الهدم التي تصدرها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية أحد أدوات الاحتلال في محاصرة الفلسطينين في مناطق C ومنعهم من التطور والتوسع العمراني في ظل سيطرة الاحتلال على التخطيط في تلك المناطق ومنع الفلسطينين من حقهم في إعداد المخططات الهيكلية وعدم الموافقة عليها اذا ما قدمت اليهم من اجل استغلال مناطق C والتي تمثل ٦١٪ من مساحة الغربية وإبقائها لتوسع المستعمرات واحتياطا استراتيجيا لهم في المستقبل.

جدول يوضح توزيع الإخطارات ونسبة تركزها في المحافظات

المحافظة	المحافظة	النسبة
اريحا	40	%7
الخليل	146	%26
القدس	18	%3
بيت لحم	136	%24
جنين	21	%4
رام الله	60	%10
سلفيت	41	%7
طوباس	7	%1
طولكرم	4	%1
قلقيلية	41	%7
نابلس	58	%10
	572	%100

الخارطة توضح توزيع الإخطارات

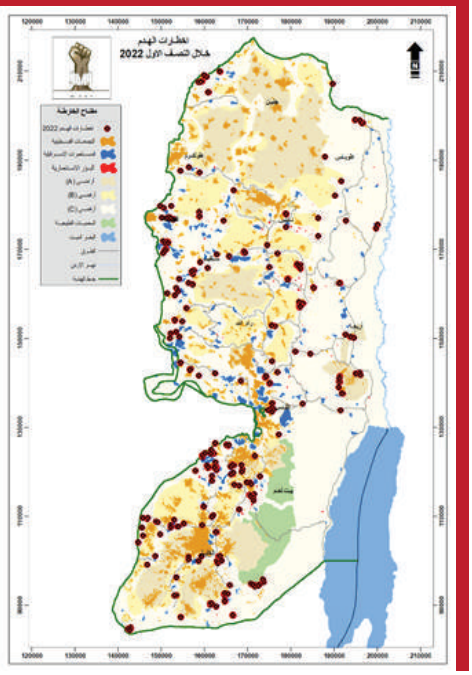

عمليات الهدم في الضفة الغربية

خلال الفترة التي يرصدها التقرير، نفذت سلطات الاحتلال ما مجموعه ١٤٧ عملية هدم، هدمت خلال ٢٩٥ منشآة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس وتضرر جراء ذلك ٤٤٥ شخصاً منهم ٢١٢ طفلاً .

تركزت معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بـ٥٧ عملية هدم، هدم فيها تليها محافظة الخليل بـ٢٨ عملية هدم.

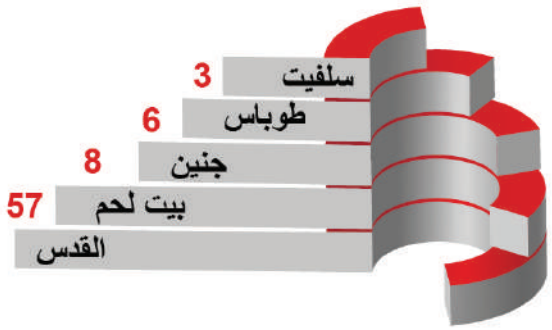

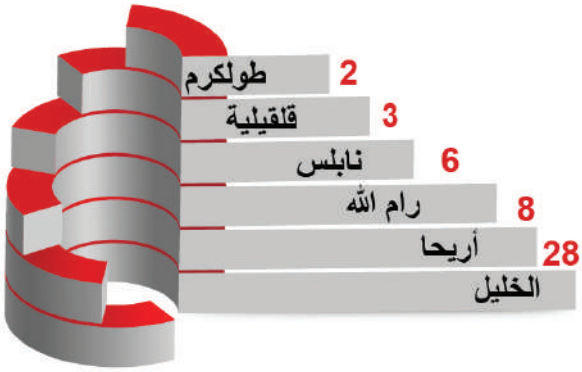

توزيع عمليات الهدم على المحافظات

جيش الاحتلال يقوم بهدم منشآت في خربة الفخيت في يطا

الفصل الخامس
اعتداءات المستعمرين وأجهزة دولة الاحتلال على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

اعتداءات سلطات الاحتلال ومستعمريه على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

في الفترة التي يرصدها التقرير، رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ما مجموعه ٥٢٣٨ اعتداءً نفذتها أجهزة دولة الاحتلال المختلفة بما فيها ميليشا مستعمريه على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم،

تراوحت هذه الاعتداءات ما بين الإصابات الجسدية ما بين إصابات بالرصاص الحي واقتحامات للمدن والقرى الفلسطينية واعتداءات مستعمرين على المواطنين وعلى الممتلكات .

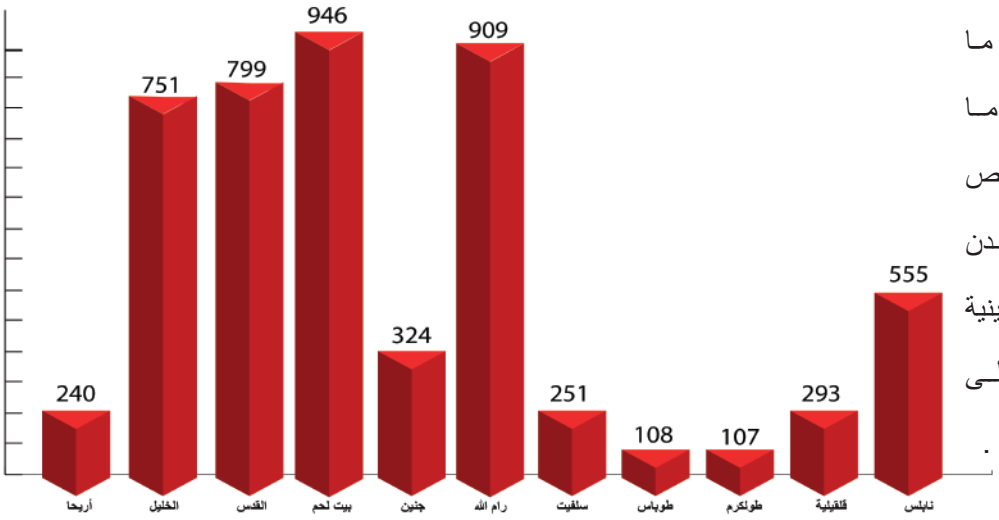

مجمل الاعتداءات موزعة على المحافظات

بما فيها من تخريب وتجريف أراضي واقتلاع أشجار ومصادرة ممتلكات، تركزت هذه الاعتداءات في محافظة بيت لحم بـ٩٤٦ عملية اعتداء، تليها محافظة رام الله بـ٩٠٩ عملية اعتداء ثم محافظة القدس بـ ٧٩٩ اعتداء.

اعتداءات المستعمرين:

بلغ عدد الاعتداءات التي نفذها مستعمرون في الفترة التي يرصدها التقرير ما مجموعه ٥٦١ اعتداءً، تراوحت ما بين مشاركة جيش الاحتلال اقتحاماته للمدن والتجمعات الفلسطينية (كما حدث في قبر يوسف في مدينة نابلس والتي تسببت باستشهاد مواطن)، وما بين اقتحام القرى الفلسطينية والاعتداء على ممتلكات المواطنين وخط شعارات عنصرية على الجدران،

وبين أخذ زمام المبادرة والشروع بتجريف الأراضي كما حدث في أراضي قرى عين يبرود وبيتين (أيار) ولعل الناظر في تقسيم هذه الاعتداءات الزمني،

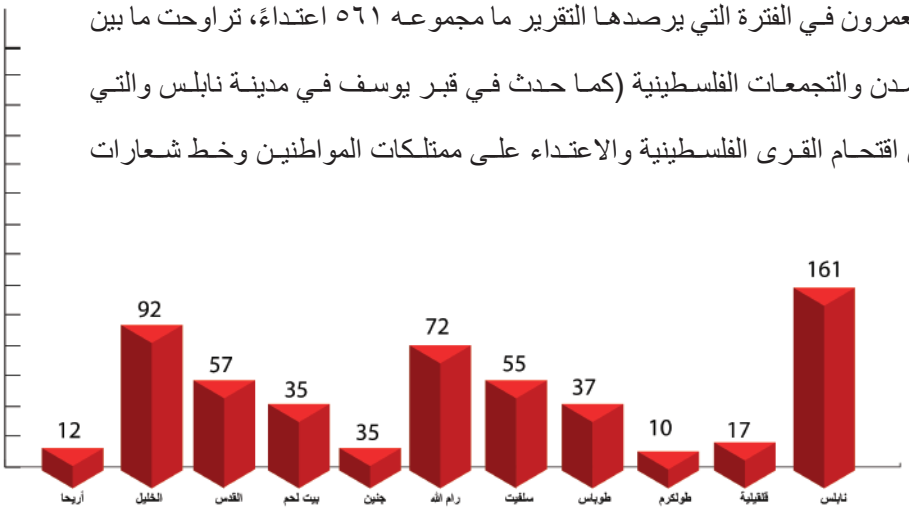

توزيع اعتداءات المستعمرين على المحافظات

سيلحظ تركز هذه الاعتداءات في محافظات نابلس والخليل والرام الله وسلفيت والقدس، إذ نفذ المستعمرون ١٦١ اعتداء في محافظة نابلس تليها محافظة رام الله بـ٧٢ اعتداءً.

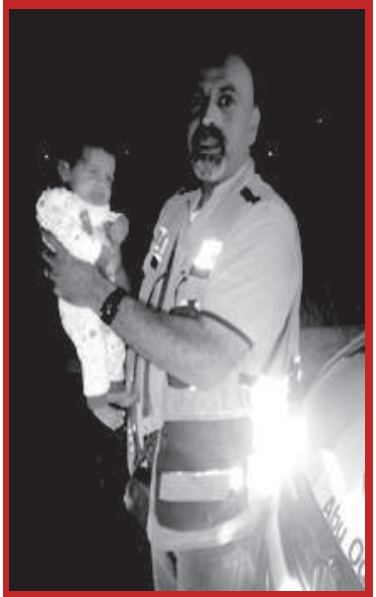

حالة اعتداء (١) رش غاز الفلفل في وجه رضيع من قبل مستعمرين

ولعل أبرز اعتداءات المستعمرين وحشية على المواطنين الفلسطينية، إصابة رضيع فلسطيني بغاز الفلفل عمداً يوم ٢٣ أيار ٢٠٢٢، فقد أصيب رضيع الفلسطيني خلال مهاجمة مجموعة من المستعمرين الإسرائيليين مركبات الفلسطينيين، منها مركبة المواطن محمد فشافشة بغاز الفلفل من سكان جبع جنوب جنين، ما أدى لإصابة نجله الرضيع بالاختناق، قرب منطقة المسعودية شمال غرب مدينة نابلس في الضفة الغربية. الأمر الذي تطلب نقله للمستشفى، ووصفت حالته بالحرجة، شهود عيان من المنطقة قالوا: إن الواقعة حدثت أمام قوات الاحتلال الإسرائيلي التي وقفت مكتوفة الأيدي وسمحت بالهجوم، لاحقاً ظهر والده في صور وفيديوهات وهو يحتضنه بقناع أكسجين على وجه الطفل ويقول: "انظر إلى عينيه المتورمتين، إنه طفل ولا يزال المستعمرون يرفضونه".

في الفترة الأخيرة، يعمد مستعمرون، يمتلكون أجهزة لرش الفلفل السام في وجوه المواطنين، مما تتسبب بحالة إغماء واختناق، تشكل خطراً حقيقياً على حياة المواطنين، لاسيما أصحاب الأمراض المزمنة، تعمد قوات الاحتلال على تزويد هذه الجماعات بهذا النوع من الأدوات من أجل قمع الفلسطينيين.

عمليات تجريف الأراضي:

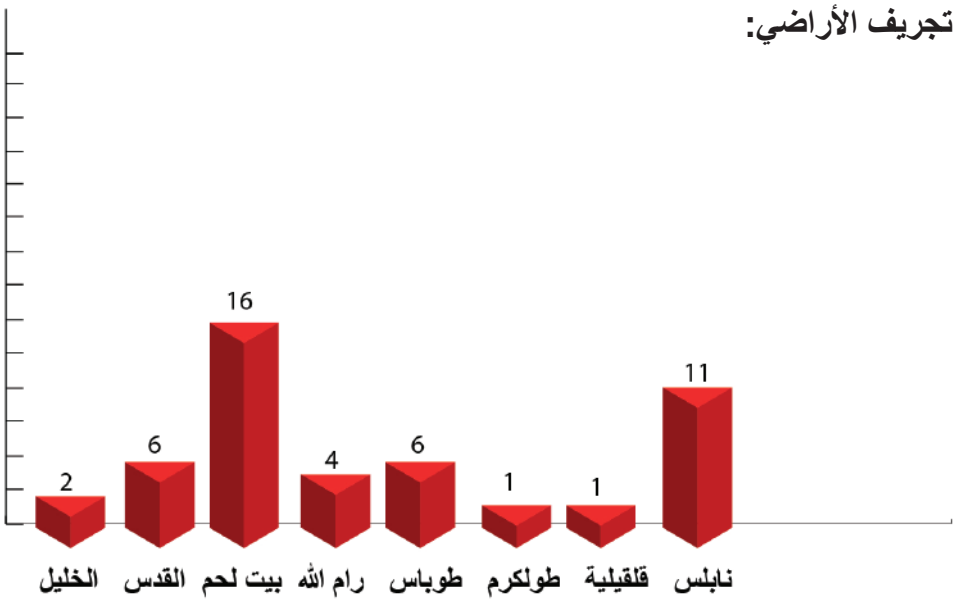

توزيع عمليات تجريف الأراضي على المحافظات

رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في الفترة التي يغطيها هذا التقرير ما مجموعه ٤٧ عملية تجريف أراضي تناوبت عليها سلطات الاحتلال ومجموعات من المستعمرين طالت أراضي المواطنين، تجريف، أدت إلى تضرر آلاف الدونمات من أراضي المواطنين. ومن أبرز عمليات التجريف التي نفذتها آليات الاحتلال الإسرائيلي ما حدث في أراضي خربة الفارسية في الشرق من محافظة طوباس بالضفة الغربية المحتلة. حيث قامت قوات الاحتلال بتجريف أكثر من ٤٠ دونما من أراضي المواطنين.

عمليات الاعتداء على الأشجار الفلسطينية:

بلغ عدد العمليات التي استهدفت الأشجار الفلسطينية في الفترة التي يغطيها التقرير ما مجموعه ٥١ عملية اعتداء استهدفت أشجار معظمها من أشجار الزيتون المعمرة، تركزت هذه العمليات في محافظة سلفيت بـ١٧ عملية تلتها محافظة نابلس بـ١٦ عملية اعتداء. ولعل أبرز عمليات الاعتداء على الأشجار التي حدثت في نطاق تغطية هذا التقرير، عندما أقدم مستعمرون من مستعمرة "بروخين" الجاثمة على أراضي محافظة سلفيت منتصف آذار الماضي على تكسير وتقطيع أكثر من ٦٠ شجرة زيتون معمرة في بلدة كفر الديك. وقال الأهالي: إن المستعمرين وبحماية من جيش الاحتلال قطعوا وكسروا أكثر من ٦٠ شجرة زيتون معمرة، تقدر أعمارها بـ١٠٠ عام، في منطقة سموكة شمال البلدة، وهو ليس الاعتداء الأول على الأشجار في البلدة، حيث قاموا بتقطيع ١٠ أشجار زيتون بنفس المنطقة سابقا.

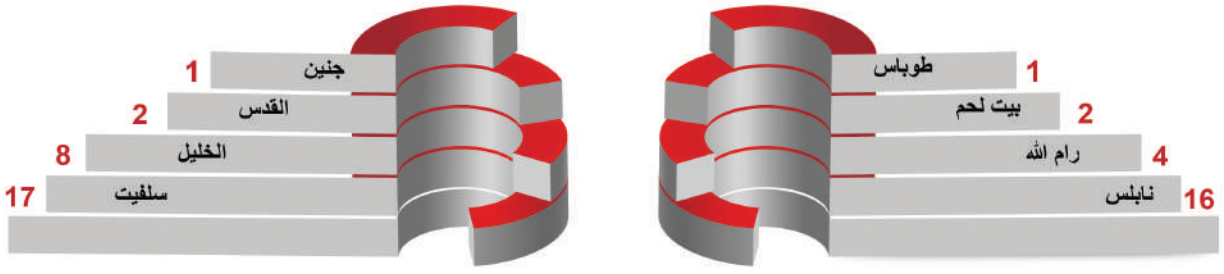

توزيع عمليات الاعتداء على الأشجار في المحافظات

تخريب وسرقة واعتداء على أراضي مواطنين:

تمكنت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان من تسجيل ٢٨٠ عملية تخريب وحرق وسرقة لممتلكات مواطنين فلسطينيين في الفترة التي يرصدها التقرير على أيدي قوات الاحتلال وميليشيا المستعمرين، وقد تركز معظم هذه العمليات في محافظة نابلس بـ٦٨ عملية طالت أملاك المواطنين في حين جاءت محافظة رام الله تالياً بـ٤٥ اعتداءً. وتعمد ميليشيات المستعمرين، وفي معظم الأوقات بحماية قوات الاحتلال من تنفيذ حملات واسعة من هذا النوع من الاعتداءات على القرى والمدن الفلسطينية، بتكسير نوافذ المنازل وإلقاء الحجارة بداخلها، بالإضافة إلى سرقة ممتلكات زراعية وحيوانية تعود لمواطنين وإشعال النار في حقول زراعية ومنع طواقم الإطفاء من الوصول إليها.

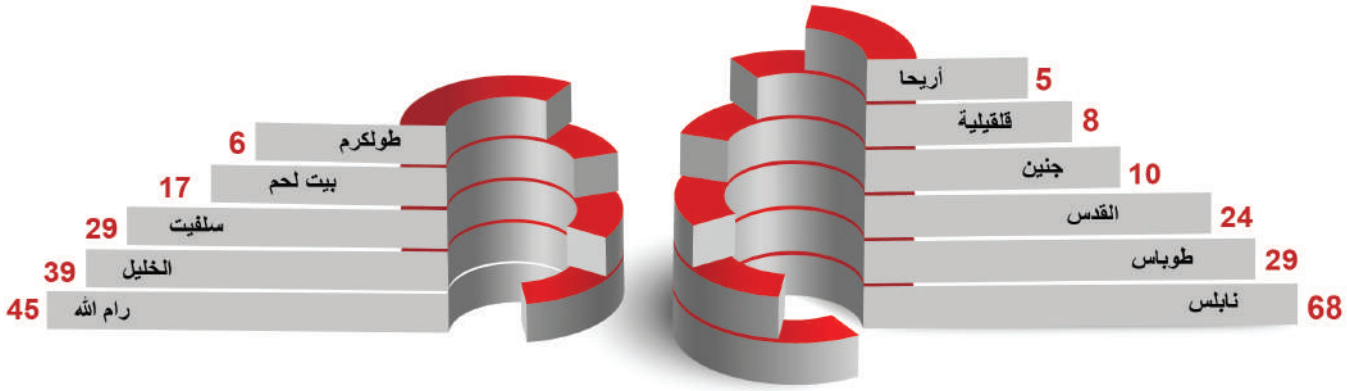

توزيع عمليات (تخريب وسرقة واعتداء على أراضي) على المحافظات